



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع: 2019/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دراسة تحليلية لبدائل تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2014-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د.)

تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف:

الدكتور: رملي حمزة

إعداد الطالبتين:

- جبلي فاطمة الزهراء

- لعريط حسنى

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	الدكتور: عاشوري نعيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	الدكتور: رملي حمزة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	الدكتور: بن جدو سامي

السنة الجامعية 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك أنه لا أنسى في هذه اللحظات التي
لعلي لا أمك أتلحى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى التي جعل الله الجنة
تحت أقدامها، والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت درج حياتي بحبها إلى قرة
العين: أمي العزيزة محبوبة أطال الله في عمرها

إلى روح والدي رحمه الله وجعل مثواه الجنة

إلى من أثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من أظفروا لي ما هو
أجمل من الحياة إخوتي وأبنائهم حفظهم الله لي و أطعمهم نورا في حياتي.

إلى من تذوقتهم معهم أجمل اللحظات وأحببتهم كإخوتي صديقاتي ورفقاء دربي
وبالأخص فاطمة الزهراء مهاجر

إلى كل الأقارب والأحباء وإلى كل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة
عطرة... شكرا... شكرا.

ونختتما بدعاء إلى الخالق يارب إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني
تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

حسنى

إهداء

ربي نعمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك فانفعني بما علمتني
إلى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها، إلى أنبع زهرة تفتحت لي بهذا
الوجود، إلى أحن و أرق أم في الدنيا...أمي ثم أمي ثم أمي... حفظها الله .
إلى من علمني الكفاح والصبر، الذي رباني على الفضيلة والأخلاق ، إلى الذي
تعبد كثيرا من أجل راحتني وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم أبي
العزیز...حفظه الله

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني أخيرا : بسمة ووردة ، إلى إخوتي سيفه
الدين، شعيب، صلاح الدين

إلى رفيق دربي و خطيبي ورجي المستقبلي طاهر حفظه الله
إلى بهجة البيت ورمز البراءة المشاكسين إياد، لين، ساجد إلى كل أخوالي
وخالاتي، العمامي وعماتي، أهلي وأقاربي صغيرا وكبيرا

إلى من جمعني به منبر العلم والصدقة حسنى وماجر وعفافه
إلى كل من عرفهم من قريب أو من بعيد ونسي ان يذكرهم قلبي

فاطمة الزهراء

شكر وعرفان

الحمد والشكر و الفضل أولاً وأخيراً لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
المتواضع

كما نبتغدهم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى

الدكتور: حمزة وملي لتفضله بالإشراف على هذا البحث، فكان لنا نعم الناصح والصابر،
جزاه الله عنا كل خير

إلى الدكاترة: الكرام الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا فلمم الشكر والعرفان

إلى أساتذتنا الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي و كانوا لنا خير المعينين

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة:

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الموازنة العامة، والتي تعني تجاوز الإنفاق العام للدولة للإيرادات العامة، مما يؤدي بها إلى اللجوء إلى بدائل لتمويل هذا العجز وتختلف هذه البدائل من دولة إلى أخرى . ويؤثر عجز الموازنة على الاقتصاد من خلال اللجوء إلى تخفيض الإنفاق العام والدخول إلى ما يسمى سياسة التقشف.

في الجزائر، ومنذ بدأ انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ظهرت مشكلة تمويل عجز الميزانية والهدف من بحثنا هذا هو معرفة كيفية تغطية عجز الموازنة في الجزائر في فترة الدراسة، وإلى تحليل وتبيان دور هذه البدائل ومساهمة كل منها في تخفيف العجز في الموازنة العامة.

وقد توصلنا إلى أن بدائل التمويل التي اعتمدها الجزائر تتلخص في صندوق ضبط الإيرادات، القرض السندي، توزيعات بنك الجزائر، طبع النقود، وأن صندوق ضبط الإيرادات ساهم بالقسط الأكبر في تمويل عجز الميزانية . أما فيما يخص البدائل الأخرى فالقرض السندي ساهم بنسبة ضئيلة سنة 2016، وبالنسبة لتوزيعات بنك الجزائر فقد ساهمت في تمويل عجز الموازنة غير أن هذه المساهمة لم تظهر بشكل دقيق في وزارة المالية وبنك الجزائر.

كما توصلنا إلى أن تمويل عجز الخزينة منذ نهاية 2017 إلى بداية 2019 تم من خلال عملية طبع النقود وفق تعديلات قانون النقد والقرض 17/10 وذلك بعد نفاذ صندوق ضبط الإيرادات.

الكلمات المفتاحية : عجز الموازنة العامة، بدائل التمويل، صندوق ضبط الإيرادات، القرض السندي، توزيعات بنك الجزائر، طبع النقود.

Résumé :

Les pays développés et les pays en développement sont confrontés à un problème du déficit du budget public, ce qui signifie que les dépenses publiques sont supérieures aux recettes publiques, ce qui conduit à des alternatives pour financer ce déficit, qui varie d'un Pays à l'autre. Le déficit budgétaire affecte l'économie en réduisant les dépenses publiques, en entrant dans la politique dite d'austérité.

En Algérie et depuis le début de la baisse des prix du pétrole en 2014, le problème du financement du déficit budgétaire c'est apparu. L'objectif de notre recherche est de savoir comment couvrir le déficit budgétaire en Algérie pendant la période d'étude, ainsi pour analyser et expliquer le rôle de ces alternatives et leur contribution à la réduction du déficit du budget général.

Nous avons constaté que les alternatives de financement adoptées par l'Algérie sont, le Fonds de contrôle des revenus, le Prêt Sindhi, les distributions de la Banque d'Algérie, l'impression de l'argent et le Fonds de contrôle des revenus contribuait le plus au financement du déficit budgétaire. En ce qui concerne les autres alternatives: le prêt Sindhi a contribué pour un faible pourcentage en 2016 et pour les distributions de la Banque d'Algérie ont contribué au financement du déficit budgétaire, mais cette contribution n'apparaissait pas exactement au ministère des Finances et à la Banque d'Algérie.

Nous avons également constaté que le financement du déficit de trésorerie depuis la fin de l'année 2017 jusqu'au début de 2019 consistait à imprimer de la monnaie conformément aux modifications apportées à la loi 10/17 sur l'argent et les emprunts après l'entrée en vigueur du Fonds de contrôle des revenus.

Mots-clés : déficit budgétaire, alternatives de financement, fonds de contrôle des revenus, crédit syndiqué, distributions de la Banque d'Algérie, impression monétaire.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
II	البسمة
IV-III	الإهداء
V	شكر وعرهان
VI	الملخص
VIII-VII	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ، ب، ج.	المقدمة
	I. التأسيس النظري للدراسة
17	تمهيد
18	1.1. الموازنة العامة وطرق تمويلها
20	1.1.1. النفقات العامة
23	2.1.1. الإيرادات العامة
27	3.1.1. طرق تمويل عجز الموازنة العامة
29	2.1. الدراسات السابقة
29	1.2.1. عرض الدراسات السابقة
33	2.2.1. التعليق على الدراسات السابقة
	II. الدراسة التحليلية
37	تمهيد
38	1.1.II. الطريقة والأدوات
38	1.1.II. نموذج الدراسة
39	2.1.II. الأدوات المستخدمة
40	3.1.II. منهج الدراسة
40	4.1.II. حدود الدراسة
40	2.II. مناقشة وتحليل النتائج

41	1.2.II. تحليل النتائج المتعلقة بالموازنة العامة
46	2.2.II. تحليل النتائج المتعلقة ببدائل التمويل المعتمدة
50	3.2.II. تحليل نتائج تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق البدائل المعتمدة
56	3.II. مناقشة الفرضيات
63-61	الخاتمة
66-64	المراجع
70-67	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور مبالغ النفقات العامة (2014 - 2018)	41
02	تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر (2014 - 2018)	43
03	تطور حصيلة العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014 - 2018)	45
04	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2014 - 2018)	46
05	تطور حصيلة القرض السندي خلال سنتي إصداره (2016 - 2017)	47
06	تطور حصيلة توزيعات بنك الجزائر (2014 - 2018)	48
07	تطور حصيلة طبع النقود في الجزائر (2017 - 2018)	49
08	كيفية تمويل عجز الموازنة في الجزائر (2014 - 2018)	51
09	تطور حصيلة تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014 - 2018)	52

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	تصنيف النفقات العامة	23
02	نموذج الدراسة	38
03	تطور النفقات العامة في الجزائر (2014 - 2018)	42
04	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2014 - 2018)	44
05	تطورات العجز بالموازنة العامة في الجزائر 2014-2018 (أعمدة بيانية)	45
06	تطور العجز بالموازنة العامة في الجزائر 2014 - 2018 (دائرة نسبية)	50
07	دائرة نسبية توضح تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014 - 2018)	53
08	نسب تمويل العجز بالموازنة العامة لكل سنة من سنوات الدراسة	54
09	تطور مبالغ العجز بالموازنة العامة وبدائل تمويله (2014 - 2018)	55

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
66	وضعية الخزينة العمومية (2017 - 2013)	01
67	وضعية عمليات الخزينة العمومية	02
68	وضعية صندوق ضبط الموارد (2017 - 2000)	03
69	ملخص لوضعية الخزينة العمومية (2017 - 2000)	04

المقدمة

العامّة

تعتبر الموازنة العامة لوح القيادة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، فهي تؤثر وتتأثر بمختلف قطاعات الاقتصاد وذلك على حسب استخدام الدولة لأدواتها والمتمثلة أساسا في النفقات العامة و الإيرادات العامة، والجزائر من بين الدول التي تحاول جاهدة تحقيق التوازن في الموازنة العامة إلا أنها لم تتمكن من ذلك، فحتى خلال فترة انتعاش أسعار البترول عانت الكثير جراء الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في السابق، خصوصا بعد انفجار الأزمة البترولية سنة 1986 الشيء الذي أدى بها إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي مست معظم القطاعات، وغيّرت من نهج سياساتها المالية والنقدية من أجل تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

مع انتعاش أسعار البترول وتجاوز سعر البرميل المائة دولار في بداية الألفية؛ تحسنت بفضل ذلك المؤشرات الاقتصادية الكلية، فأصبح رصيد الميزانية يتمتع بفوائض مالية وهو ما أدى لاستحداث صندوق ضبط الإيرادات الذي تلجأ إليه الدولة وقت الحاجة، وأصبحت الوضعية الاقتصادية للجزائر مستقرة جراء تحسن الجباية البترولية وهو ما انعكس على أداء الموازنة العامة.

إلا أنه ومع الانخفاض الكبير لأسعار البترول وتهاويها منذ سنة 2014؛ تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الإيرادات العامة من جهة، وعدم القدرة على تخفيض النفقات العامة من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز كبير في الموازنة، وبانت الحكومات المتعاقبة على امتداد هذه الفترة تعمل على إيجاد حلول لتمويل وتقليص هذا العجز، حيث قامت بتقليص الإنفاق العالم اعتمادا على سياسات ترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات لتعزيز الإيرادات العامة، غير أن هذا لم يكن كافي لتغطية العجز، مما دفعها للبحث عن بدائل تمويل أخرى.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تم تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2014-2018 ؟

الأسئلة الفرعية:

وللتعمق أكثر في معالجة هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي لعبه صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة 2014-

2018 ؟

- هل ساهم القرض السندي فعلا في تمويل العجز في الموازنة العامة في الفترة 2014-2018 خلال سنوات اعتماده؟

- إلى أي مدى ساهمت توزيعات بنك الجزائر في تمويل الموازنة العامة في الفترة 2014-2018 ؟

- كيف ساهم طبع النقود في تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة 2014-2018 ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات السابقة نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

تم تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2014-2015 عن طريق بدائل مختلفة من حيث مصدرها ونسبة تغطيتها للعجز.

ويندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يأتي صندوق ضبط الموارد في المرتبة الأولى من حيث مساهمته كبديل ل سد عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2014-2018 ؛

- ساهم القرض السندي بشكل ضعيف في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في فترة اعتماده؛

- هناك مساهمة لتوزيعات بنك الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة 2014-2018؛

- ساهم طبع النقود بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة منذ اعتماده سنة 2017.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى تحديد معالم تمويل عجز الموازنة في الجزائر، ووضع خارطة لكل بديل من البدائل من حيث مساهمته في سد هذا العجز، كما نهدف إلى البحث والتحليل في مدى نجاعة كل بديل من البدائل في تقليص عجز في الموازنة العامة بالجزائر.

كما نهدف كذلك إلى إبراز الأهمية النسبية لكل بديل من البدائل وتحديد النقائص المسجلة في عملية تمويل عجز الموازنة لتقليصها وتبني استراتيجيات جديدة لذلك.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع، إذ يعالج موضوع ذو علاقة أساسية بالأزمة المالية التي تعيشها الجزائر مؤخرا، والمتمثلة في الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه الموازنة العامة (العجز في الموازنة العامة) نتيجة تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة، والذي دفع الحكومات للبحث عن بدائل لتغطية هذا العجز دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، باعتبار أن بدائل التمويل أداة لضمان التوازن والاستقرار المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى عملية وشخصية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- تفانم عجز الميزانية العامة جراء الأزمة الأخيرة التي وقعت في الجزائر سنة 2014 والمستمرة لغاية اليوم؛
 - زيادة الاهتمام بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة نتيجة الظروف المالية الراهنة التي تعيشها الجزائر؛
 - التذبذب الحاصل في الإيرادات البترولية والبحث عن بدائل لها خاصة في هذا الظرف الحساس؛
 - ميولنا الشخصي لهذا الموضوع من أجل تعميق المعارف في هذا الميدان؛
 - توفر المعلومات والتقارير المعتمدة في دراسة الحالة نسبيا.
- صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه نذكر:

- التناقض والتضارب في المعلومات مما أدى إلى مشاكل متعلقة بالتحليل؛
 - نقص في دقة التقارير المستخدمة، خاصة من حيث إظهار نسبة المساهمة لكل بديل من بدائل التمويل في تقليص عجز الموازنة، وهو ما أدى بنا إلى عملية التقدير في بعض الأحيان.
- هيكل الدراسة:**

طبقا للإشكالية العامة للدراسة ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين: الأول متمثل في التأسيس النظري للدراسة، تطرقنا فيه إلى الموازنة العامة وطرق تمويلها، إضافة إلى الدراسات السابقة أما الجزء الثاني فقمنا بتحليل مختلف الجداول من خلال دراستنا التحليلية والتي تحتوي على الطريقة والأدوات، مناقشة وتحليل النتائج وأخيرا مناقشة الفرضيات.

التأصيل النظري

للدراسة

تمهيد

إن موضوع الموازنة العامة ذو أهمية كبيرة فهو يختص بدراسة المال العام بكل جوانبه وهنا تبرز أهمية الموازنة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية في تحقيق الأداء العام، ونظرا لتزايد احتياجات المجتمع أصبح لزاما البحث عن مصادر وأفضل السبل لتمويل العجز المترتب عن تزايد النفقات ومحدودية الإيرادات، وذلك لتجنب الآثار المتولدة عن تمويل العجز في الميزانية ولتتاول كل النقاط والجوانب المتعلقة بالموازنة العامة وبدائل تمويل عجزها، سنحاول التطرق إلى مفه وم الموازنة العامة، الإيرادات العامة النفقات العامة ومختلف طرق تمويل العجز في الموازنة

I. التأصيل النظري للدراسة

يعد ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في الكثير من الدول عموماً والدول النامية خصوصاً بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة وتراجع الإيرادات العامة عن مجارة الإنفاق العام من جهة أخرى، وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات مما دفعها للبحث عن بدائل لتغطية هذا العجز.

1.I. الموازنة العامة و طرق تمويلها

تعد الموازنة العامة الوسيلة التي تستخدمها السلطة التشريعية للاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابية من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة و سياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، ولأجل إلقاء الضوء على معنى الموازنة العامة نستعرض مجموعة من التعاريف بالرغم من الاختلاف في صياغتها إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون.

فقد عرّف القانون الأمريكي الموازنة العامة على أن ها: "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"(1).

في حين عرفها القانون البلجيكي بأنها: "بيان الواردات و النفقات خلال الدورة الماليّة"(2)

وعرفها القانون الروسي بأنها: "الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة الروسية الاتحادية" (3)، وفي مصر عرّفت الموازنة العامة كذلك بأنها: "البرنامج المالي للدولة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً للسياسة العامة للدولة" (4) أما ع-ن الموازنة العامة في الجزائر فتعرف بأنها: "هي وثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها" (5).

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 168.

(2) خالد شحادة الخطيب و محمد خالد المهاني: المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 207

(3) المرجع نفسه.

(4) زينب كريم الداودي: دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، دار نيبور، العراق، 2013، ص 28

(5) القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ج، ر، رقم 35 لسنة 1990

كما يمكن تعريفها على أنها: "عبارة عن ترجمة كمية ومالية للأهداف التي تسعى الدولة للوصول إليها" (1).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الموازنة العامة ما هي إلا أرقام تقديرية معتمدة لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة معينة قادمة عادة ما تكون سنة ، فهي تشمل جميع النفقات التي تسمح للحكومة بإنفاقها في شتى المجالات كالأم-ن والمشروعات الإنتاجية والخدمات العامة... الخ، ومختلف الإيرادات المتوفرة لديها، فالموازنة العامة تعتبر أداة بيد الحكومة تستعملها من أجل بلوغ أهدافها التنموية سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية.

مما سبق يتبين أنّ للموازنة العامة مجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي: (2)

-الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة؛

-الموازنة العامة تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية؛

-الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع؛

-الموازنة العامة عمل إداري ومالي.

تجدر الإشارة إلى أن الموازنة العامة عرفت تطور تاريخي ملحوظ على مر العصور ففي العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، فقد كانت تختلط ماليتهما معا بحيث ينفق الملك أو الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته (3)، حيث تعتبر فكرة إعداد الموازنة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة و بالصورة التي هي عليه حاليا فكرة حديثة العهد، إذ يرجع تاريخها إلى عام 1628 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب و تمويل النفقات العامة وإلى سنة 1787 في فرنسا، وقد تطورت فكرة الموازنة العامة عما سبق حيث طالب النواب (السلطة التشريعية) بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام) لمناقشة الفكرة تدريجيا حيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام (4).

(1) محمود حسين الوادي : تنظيم الإدارة المالية ، دار صفاء ، عمان ، 2010 ، ص 22 .

(2) أحمد زهير شامية و خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران، عمان، 2013 ، ص 250 .

(3) محمد ألبنا: اقتصاديات المالية العامة - مدخل حديث - الدار الجامعية ، جامعة المنوفية ، 2009 ، ص 46

(4) محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان ، 2007 ، ص 157

وقد تطور استخدام الموازنة العامة عبر 3 مراحل نوجزها فيما يلي: (1)

المرحلة الأولى:

كان لمفهوم الموازنة في الفكر التقليدي طابع مالي صرف فهي تقتصر على تقدير النفقات والإيرادات وإجازة جبايتها وإنفاقها انعكاساً لدور الدولة الحارسة ، حيث كان دوره ا. محمداً بحفظ الأمن والدفاع الخارجي والقضاء والنشاط الاقتصادي ، وبذلك فإن موازنة الدولة توضع لأغراض محددة مما أدى إلى محدودية نفقاتها وإيراداتها وتوازنها، فقد كانت مقتصرة على ضمان الحد الأدنى لتسيير الأعمال الحكومية الأساسية.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة استخدمت الموازنة كأداة للسيطرة التنفيذية على فعاليات الإدارات الحكومية المتكاثرة وهي فترة الكساد الاقتصادي خلافاً للفكر التقليدي الذي نادى بالتوازن وحياد الموازنة ومن هنا جاء استخدام الموازنة كأداة لمحاربة التضخم والكساد وأداة للإدارة التنفيذية.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة ظهر الاهتمام بالجانب التخطيطي للموازنة وذلك كامتداد للفكر الكنزوي الذي يرى مدى تأثير الموازنة على الاقتصاد القومي وسميت " الموازنة التخطيطية " أي الموازنة التي تسير وفق إطار مفهوم البرمجة والتخطيط ، ومن هنا بدأ مفهوم الموازنة ينتقل من البعد التوازني إلى عدة أبعاد أخرى اقتصادية، وسياسية واجتماعية.

I.1.1. النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دوراً هاماً وبارزاً في النشاط الاقتصادي للدولة حيث ومن أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ للإنفاق العام.

أولاً: تعريف النفقات العامة

يمكن تعريف الإنفاق العام بصورة رئيسية على أنه : "مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة" (2) ، كما يمكن تعريفه بأنه: "هو ما تنفقه الدولة أو أي شخص من الأشخاص العامة الأخرى أو المؤسسات التابعة لها للإشباع الحاجات العامة" (3) كما يمكن تعريفها على أنها "مبالغ نقدية أقرب من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف

(1) خليف عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2011 ، ص 26-27

(2) عادل العلي: المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، إثراء للنشر، عمان، 2011 ، ص 38

(3) بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2010 ، ص 53.

الاقتصادية والاجتماعية (1) ومن خلال مختلف التعابير السابقة حول مفهوم النفقة العامة نلاحظ أنها تركز على ثلاث خصائص رئيسية والمتمثلة في (2):

- أن النفقة العامة مبلغ نقدي؛

- النفقة العامة تصدر عن شخص عام؛

- النفقة العامة تحقق نفع عام.

والإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي ، وتطور الدولة وقد ازدادت النفقات العامة للدولة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة فدور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن القيام بوظائف الدولة هو الذي يستلزم هذه النفقات وتطور هذه الأخيرة مرتبط بتطور دور الدولة ، ففي ظل الدولة الحارسة كانت النفقات العامة تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة وبالتالي قلة أنواع النفقات وتعتبر هذه الأخيرة نفقات استهلاكية وغير منتجة وبذلك يكون دور الدولة محايدا في النشاط الاقتصادي.

وقد أثر الفكر الكينزي على دور الدولة بمطالبتة بالتدخل الفعال لدورها في النشاط الاقتصادي نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية في بداية القرن العشرين وعليه انتقلت الدولة من دولة حارسة إلى متدخلة ليصبح دورها يهتم بتحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي القومي فا نعكس ذلك التدخل على مفهوم وحجم وطبيعة النفقات العامة بتنوع أشكالها ووظائفها وازدياد حجمها وأصبحت أداة هامة في يد الدولة للتدخل لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وبعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917 وامتدادها بعد الحرب ع 2 أصبحت الدولة تلعب دور الدولة المنتجة لامتلاكها جزءا كبيرا من عناصر الإنتاج وأصبحت مساهمتها كبيرة في الإنتاج القومي واتبعت التخطيط القومي للنشاط الاقتصادي فكان لذلك أثر واضح في ازدياد النفقات العامة وتنوعها ليستمر هذا التزايد مع تطور الدول.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق معايير مختلفة نوجزها فيما يلي:

أ / **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها** : وفقا لهذا المعيار تنقسم النفقات إلى نوعين هما (3):

(1) علي خليل و سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران، الأردن 2013، ص 89
(2) بيداري محمود: العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991 - 2010) ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 - 2014 ، ص 09
(3) جهاد سعيد خصاونة علم المالية العامة و التشريع الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار وائل، عمان، 2010 ، ص 46 - 47

-**النفقات العادية** : هي تلك النفقات التي تتفق بشكل دوري ومنظم سنويا وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية لأنها تتكرر بصورة دورية كمرتبات الموظفين.

-**النفقات غير العادية**: هي تلك النفقات التي لا يتكرر إنفاقها كل سنة بانتظام في موازنة الدولة كون هذه النفقات تتفق في أوقات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل النفقات الحربية.

ب / **تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها**: يمكن تقسيمها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية (1).

-**النفقات الحقيقية** : والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع والخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد.

-**النفقات التحويلية**: والتي تتمثل بالنفقات التي يقابلها حصول الدولة على السلع والخدمات كالإعانات مثلا التي تمنح للأفراد.

ج / **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها**:

-تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة ويمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى (2):

-**النفقات الإدارية**: وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت.

-**النفقات الاقتصادية**: وتشمل نفقات إقامة المشاريع ونفقات إعانة المشاريع الاقتصادية ونفقات خفض أسعار المواد الأساسية.

-**النفقات الاجتماعية**: وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليمية صحية ونحو ذلك.

-**النفقات المالية**: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام (قروض الدولة) وفوائده السنوية.

-**النفقات العسكرية** : وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

د / **تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري** : استنادا إلى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 7

جويلية 1984 الخاص بالقوانين المالية المعدل والمتمم يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين (3):

-**نفقات التسيير** : وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد طبقا

لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها ثم تأتي السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة المعنية.

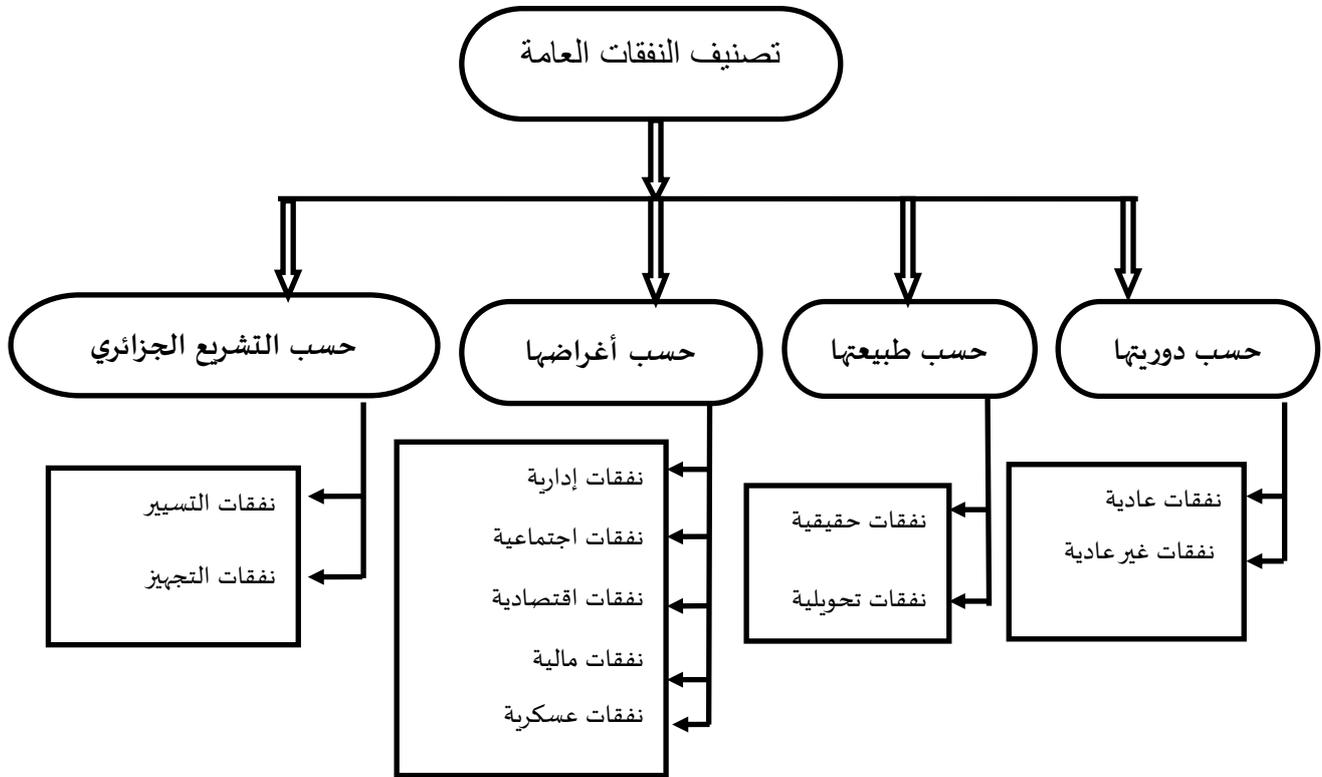
(1) فليح حسن خلف: المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008 ، ص 128

(2) محمد شاعر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2009 ، ص 267 .

(3) أمير يحيوي: مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 46- ص 48

-نفقات الاستثمار (التجهيز): إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات ونشاطات مختلفة مثل المناجم والطاقة، الفلاحة والري. ويمكن تلخيص تقسيمات النفقات العامة في المخطط التالي:

الشكل رقم (01): مخطط يوضح تصنيف النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطلبة

2.1.I. الإيرادات العامة :

تعتبر الإيرادات العامة عنصرا هاما من عناصر الموازنة العامة فهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة.

أولاً: تعريف الإيرادات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها: " مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (1)، كما عرفت أيضا على أنها: " جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمساعدات وأي أموال أخرى ترد لأي دائرة (2)".

وقد تطورت الإيرادات العامة للدولة باختلاف العصور التي مرت فيها ، وقد كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف عند الجماعات البدائية لكن الأحوال تغيرت تدريجيا بعد ظهور الدولة ، فمن القيام

(1) سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، نشرات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009، ص 87 .

(2) إسماعيل خليل إسماعيل و نائل حسن عدس: المحاسبة الحكومية، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص 299

بالوظائف التقليدية المناطة بها أصبحت الدولة بحاجة إلى الأموال وللحصول على هذه الأخيرة أخذت الدولة تفرض ضرائب ورسوم على المواطنين لتمويل وظائفها الأساسية ، أما في العصر الحديث وبعد ازدياد وظائف الدولة كثيرا عما كانت عليه في الماضي أصبحت الدولة مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وبهذا كثر إنفاقها مما أدى إلى تعدد أنواع الإيرادات وأغراضها، فلم تعد مقتصرة فقط على تمويل النفقات العامة بل أصبحت تعتبر أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي ، وتختلف مصادر الحصول على الإيرادات العامة من دولة لأخرى و تتنوع حسب النظام الاقتصادي والمالي السائد في كل دولة، وتتحدد أهمية تلك المصادر بمدى تحقيقها لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثاني: مصادر الإيرادات العامة

ومن أهم المصادر الايرادية المعتمدة في الدول ما يلي:

أ/ الجباية:

تعتمد الدولة لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما : جباية عادية و جباية بترولية (1)
الجباية العادية : تعرف على أنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب والرسوم
الجباية البترولية : الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأراضي التي هي ملك الدولة.

ب/ أملاك الدولة:

يطلق على أملاك الدولة بشكل عام اسم الدومين " Domaine " وتنقسم قانونيا إلى قسمين (2):
أملاك الدولة العامة (الدومين العام): ويقصد بها الأملاك التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعاً عاماً ثم تخضع لأحكام القانون العام، وتتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل إما مباشرة أو بواسطة مرفق عام.

-أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص):

(1) عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر من خلال البرامج التنموية (2001- 2014)، رسالة الماجستير تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1 ، 2013-2014 ، ص 14 .
(2) محرز محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 119

هي الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص.

وتتضمن أملاك الدولة الخاصة على إيرادات زراعية وعقارية وصناعية وتجارية ومالية نلخص كل منها فيما يلي:⁽¹⁾

✓ **الدومين العقاري** : يتضمن الدومين العقاري ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات والمناجم و المحاجر، وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق مورد مالي للدولة.

✓ **الدومين الصناعي والتجاري** : ويتكون هذا الدومين من كل المنشآت الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة ، والتي تكون مستندة للأساليب المجتمعة في النشاط الخاص، و الهدف من هذا النوع من الدومين هو هدف مالي، حيث نلاحظ أن أغلبية الدول تحتكر إنتاج منتج معين وتدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة.

✓ **الدومين المالي** : هو عبارة عن تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من تعاملها بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أدونات خزينة أو أسهم، حيث تعرف بمحفظات الأوراق المالية ويكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم والفوائد من السندات.

ج/ الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجب به من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية⁽²⁾.

ومن خلال التعريف يمكن القول أن الضريبة تقوم على عدة عناصر هي:

-الضريبة مبلغ من النقود؛

-الضريبة تفرض و تدفع جبراً؛

-الضريبة تدفع بصفة نهائية وتحقق منفعة عامة؛

-الضريبة ليس لها مقابل معين وتجب طبقاً لقواعد مقررة.

د/ الرسوم :

الرسم هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدول مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم (1) وبمفهوم آخر يمكن القول أن الرسم هو مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبراً من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص كرسوم البريد (2)، ومعنى ذلك أن الرسم يعتمد على عنصرين أساسيين هما: (3)

(1) عادل العلي: مرجع سابق ، ص 100- 103 .

(2) علي زغود: المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011، ص 176 .

عصر الجبر: إن الشخص لا يدفع الرسوم إلا بمناسبة حصوله على خدمة معينة من الدولة والقاعدة أن الشخص له الحرية في أن يطلب الخدمة أولاً وإذا طلبها فهو مجبر على دفع الرسم.

عصر النفع الخاص: يرتبط الرسم بخدمة خاصة أو نفع خاص يعود على دافعه، ومثاله تلقي العلم.

هـ/ القروض العامة:

القروض العامة هي استئانة أحد أشخاص القانون العام سواء كان هذا الشخص الدولة أو ولاية أو بلدية أموالاً من الغير، سواء كان هذا الغير مواطناً أو مؤسسات مالية (بنوك)، مع التعهد برد هذه الأموال علاوة على فائدة محددة، تعتبر بمثابة مكافأة على إقراض الدولة (4).

وجدير بالذكر أن منافسة الدولة للقطاع الخاص للحصول على القروض يرفع من سعر الفائدة (5) ولهذا يجب أن يتعادل سعر الفائدة على القروض العامة مع أسعار الفائدة السائدة في السوق.

و/ الغرامات والإتاوة:

من بين الإيرادات العامة نجد أيضاً الغرامات والإتاوة ويمكن تعريفها: (6)

الغرامات: هي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية والأنظمة النافذة كما في مخالفات السير والبناء.

الإتاوة: هي مبلغ من المال يفرض من قبل السلطات العامة على مالك العقار مقابل تحسني قيمة العقار وزيادة قيمته بسبب عمل قامت به الدولة كفتح طريق عام.

I . 1 . 3. طرق تمويل عجز الموازنة العامة

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الموازنة العامة وكيفية مواجهتها بإيجاد الطرق المثلى والتعامل معه، وسنحاول أن نستعرض في هذا الجانب مختلف طرق تمويل العجز في الموازنة العامة.

(1) خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل، عمان، 2007، ص 229.

(2) حياة بن إسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، إيتراك للطباعة، القاهرة، 2009، ص 17.

(3) المرجع نفسه

(4) احمد عبد السميع علام: المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء، الإسكندرية 2012، ص 192

(5) حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء، عمان، 2010، ص 82.

(6) خبابة عبد الله: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 199.

أولاً: صندوق ضبط الإيرادات

تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصناديق السيادية تجربة حديثة النشأة مقارنة بسببقاتها من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 وذلك لما سجلت فيها الجزائر من فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية.

أ / تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

صندوق ضبط الموارد أو ما يطلق عليه في بعض البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط، هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها تكون مستقلة عن الموازنة العامة للدولة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (1).

ب / وظائف صندوق ضبط الإيرادات: تتمثل في(2):

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية؛
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية؛
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها؛
- التسديد المسبق للمديونية العمومية.

ثانياً: القرض السري

من أجل خلق موارد إضافية جديدة للدولة تقوم بإصدار قروض سريّة والتي تعرف على أنها: "صكوك المديونية متوسطة وطويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على م وارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم"⁽¹⁾، وتعرف أيضاً على أنها: "وثائق أو أوراق تثبت عملية القرض بين

(1) بوفليح نبيل: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، أطروحة الدكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2011 ، ص 198 .

(2) بوفليح نبيل: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة الضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ص 242 .

(1) منير إبراهيم هندي: أساسيات الاستثمار و تحليل الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 2008 ، ص 12-

الخبزينة العامة ودائنيها بكافة شروطها وخصائصها (2) ومن أهم شروط الإصدار والاككتاب في مثل هذه السندات نذكر (3).

- تجميد القرض حتى موعد استحقاقه: أي أن حامل السند لا يستطيع استرداد قيمته من الخبزينة إلا بعد انتهاء المدة المحددة فيه؛

- قد تسمح الخبزينة لجملة السندات باسترداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق عن طريق ضمان خصمها لدى البنوك عندما يتبقى على موعد استحقاقها فترة معينة؛

- منح جملة السندات إمكانية استرداد قيمتها في أي وقت أو بعد انقضاء فترة معينة من تاريخ الاككتاب بها، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تطبق الخبزينة العامة سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث يتقاضى جملة السندات معدلات من الفائدة أقل على سنداتهم التي يستردون قيمتها قبل تاريخ استحقاقها.

هناك بعض الأنواع من سندات الخبزينة ليس لها تاريخ استحقاق معين أما حقوق جملة هذه السندات باسترداد قيمتها فإنها تبدأ بعد مضي فترة معينة من تاريخ الاككتاب بها وتطبق على هذه السندات عادة معدلات فائدة تصاعدية بمعنى أن معدل الفائدة الذي يتقاضاها حامل السند يرتفع كلما طالت مدة احتفاظه بالسند.

ثالثا: توزيعات البنك المركزي

في حالة كل البنوك المركزية التي هي مملوكة من قبل الدولة تقريبا فإن جميع الأرباح السنوية بعد اقتطاع حد أقصى من تخصيصات مبالغ الاحتياطي يجب أن تدفع للحكومة باعتبارها المساهم أو المالك الوحيد، إما مباشرة أو بالكامل إلى الخبزينة أو دفع جزء منها إلى الخبزينة وجزء إلى الصندوق أو وكالة حكومية، وفيما يخص البنوك المركزية الأخرى وضعت نصوص تسمح للحكومة المشاركة في تحصيل جزء من أرباح البنوك المركزية العاملة فيها سواء امتلكت جزء من رأسمالها أو لم تمتلك، وعندما تكون الحكومة مساهمة في رأس المال فإنها مخولة بالحصول على حصة من الأرباح طبقا لأسس توزيع منصوص عليها في قانون تأسيس المصرف، إضافة إلى استلامها مقسوم الأرباح من مساهمتها أسوة بالمساهمين الآخرين.

بصورة عامة يمكن القول أن الحكومة تضع يدها على حصة من أرباح البنك المركزي لأن البنك قد أعطى احتكار إصدار الأوراق النقدية الذي يشكل امتيازاً ذا قيمة ليس لأغراض السيطرة فقط، بل أيضا كمصدر ربح، كما أن حصة الحكومة رقت منها أيضا في العديد من الحالات لتعمل كوسيلة كبح

(2) مروان عطون: الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال - أدوات و آلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 59-60
(3) المرجع نفسه

الدافع للحصول على أرباح كثيرة، ولهذا الغرض فرضت حدود قانونية في أغلب الأحيان على مقسوم الأرباح من المساهمين وعلى مقدار ما يخصص للأموال الاحتياطية(1).

رابعاً: طبع النقود

يعتبر طبع النقود من أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها ويمكن تعريفه على أنه: هو خلق كمية من النقود الورقية تستعمله الدولة في تمويل نفقاتها، ويمكن تعريفه أيضاً على أنه قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود(2).

وإذا تم إصدار كمية من الأوراق النقدية فينبغي أن تبرر بنمو الدخل الوطني وإلا أصبحت كمية كبيرة من النقود تقابل كمية قليلة من السلع والخدمات فتكون أمام نوع من التضخم يسمى بالتضخم النقدي الذي من مظاهره ارتفاع الأسعار(3).

تستطيع الدولة أن تحصل على إيرادات كبيرة من طبع النقود، إلا أن ذلك قد يعود فيما بعد بالسلب نتيجة تدهور قيمة النقود بسبب التضخم، وحتى تتجنب الدولة مثل هذه النتائج ينبغي أن يكون الجهاز الإنتاجي مرناً عن طريق خلق استثمارات جديدة تدر دخلاً يعوض طبع النقود في فترات متباعدة وبكميات محدودة، من أجل ضمان التخلص من بعض الآثار السلبية لطبع النقود.

2.1. الدراسات السابقة

من المتعارف عليه حول البحوث الأكاديمية بأنه لا يوجد دراسة ظهرت دون دراسات من قبلها تناولت الموضوع المدروس، وعليه ففي هذا الجزء سوف نتطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المدروس بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

1.2.1. عرض للدراسات السابقة

من الدراسات السابقة الأكاديمية التي كانت لنا معبر لدراستنا ما يلي:

أولاً: دراسة جبور وآخرون، 2018، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في

الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 9.

(1) بوكرة كميلية: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تمويل دولي و مؤسسات نقدية و مالية دولية، جامعة أم البواقي، 2009 – 2010، 73-74.

(2) لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013 - 2014، ص 150.

(3) برحماني محفوظ: المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 74.

تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في: " إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر؟ " وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الجباية العادية بالنظر إلى مردودها في هيكل الإيرادات العامة وإظهار عدم الاستقرار في الإيرادات الجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة ، وإبراز الوسائل والآليات التي تمكن الجباية العادية من تحسين مردوديتها لتقوم بدورها الهام في تمويل الميزانية العامة للدولة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الهدف الأسمى للإصلاح الجبائي سنة 1992 وإعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتمويل الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والرفع من مردودية وفعالية الجباية العادية في حين لا تزال الجباية العادية فعاليتها ومردوديتها محدودة، فهيكلا يعاني من عدة مشاكل خاصة إذا تعلق الأمر في كيفية تطبيق هذه الضرائب وتفعيلها في تنشيط وتوجيه الاستثمار وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وهو منطق الضريبة الرئيسي في الاقتصاد ، إلا أن عدم وجود إستراتيجية ورؤية بعيدة المدى بالنسبة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية عامة يجعل مردودية الجباية العادية بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي يكمن محورها الأساسي في الحد من هيمنة الجباية البترولية وإحلال الجباية العادية مكانها.

ثانيًا: دراسة لحسن، 2014، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في: " كيف ساهمت سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012؟ "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية لسياسة الميزانية وإدراك مفهوم عجز الموازنة العامة وموقعه من المدارس الاقتصادية وإبراز فعالية سياسة الميزانية في تأثيرها على وضعية الموازنة وأهمية تنويع الإيرادات العامة للدولة بالنسبة لرصيد الموازنة العامة، ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها:

- من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها الجزائر وتونس انخفضت نسب نمو الإنفاق العام خلال مرحلة الإصلاحات بنسب متفاوتة وتمكنها من التحكم في النفقات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة؛

- يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة؛

- يرتكز تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في تونس على الضرائب والاقتراض بكل أنواع. وهو ما يجعلها معرضة لتزايد المديونية العامة؛

- اعتماد الجزائر على صندوق ضبط الإيرادات من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التنموية وتسوية عجز الموازنة العامة للدولة فلقد استطاعت الجزائر من خلال الفوائض المالية التسديد المسبق لديونها؛
- رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة ويظهر ذلك من خلال العجز في الموازنة العامة منذ سنة 2009 بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثالثاً: دراسة بوفليح، 2010، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية مع التطرق لتجربة الجزائر، كما تهدف إلى تحديد مدى كفاءة وفعالية هذه الصناديق واستبيان مزاياها وعيوبها، الأمر الذي يمكن من تصوّر واقتراح نموذج امثل يتميز بالكفاءة وبالاستقلالية للتقلبات التي سجلتها أسعار النفط في ظل عدم اليقين الذي يبيد أسواقها على المدى المتوسط والطويل.

تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية متمثلة في : " كيف يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساهم في تمويل اقتصاديات الدول النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط وعدم اليقين الذي يسود أسواقها حالياً وعلى المدى البعيد وما موقع تجربة الجزائر من ذلك؟".
وقد خلصت الدراسة إلى:

- تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط من خلال مساهمته في رفع عائدات النقد الأجنبي، الإيرادات العامة للدول وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي؛

- تعتبر صناديق الثروة السيادية أدوات مالية مستخدمة مُدارة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة؛

- إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف أثر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضجة وغير مستدامة؛
 - إن التقييم الخاص لصندوق ضبط الموارد يبين نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له حيث ساهم في تخفيض حجم المديونية العمومية في الفترة 2000 – 2009 إضافة إلى امتصاص فائض قيمة الإيرادات البترولية وتوجيهها لتمويل عجز الموازنة العامة واستقرارها.
- رابعاً: دراسة Hocin، 2005 بعنوان:

Les dependences du budget general de l'etat dans l'economie – Algerienne Magister en analyse economique, université d'alger, l'année universitaire 2004 – 2005.

- تناولت هذه الدراسة إشكالية أساسية متمثلة في: "فيما تتمثل نفقات الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الجزائري؟" وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح مجموعة من المفاهيم م تثل النفقات العامة الموازنة... الخ إضافة إلى تحليل مختلف أنواع النفقات العامة وتأثيرها في الاقتصاد الجزائري والقدرة على فهم اتجاه النفقات العامة في الموازنة العامة وتنوعها، ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها:
- نفقات الموازنة العامة هي كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع؛
 - انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور وتوسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي؛
 - تطور نمو نفقات الموازنة العامة للدولة في الجزائر، الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة توسعية من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001؛
 - مراقبة نفقات الميزانية إذ من الضروري أن تكون خيارات الميزانية عقلانية وصارمة وهذا بالنظر إلى استمرار نمو نفقات الميزانية؛
 - ضرورة التكيف مع تقلبات تطور البيئة الاقتصادية، وطنية ودولية.
- خامساً: دراسة جمال، 2001 تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطور التاريخي لفكرة الموازنة العامة بشكل تدريجي خلال مدة طويلة من الزمن ، وقد خلصت هذه الدراسة بأن نشوء فكرة الموازنة العامة كانت استجابة لحاجة المجتمعات والدول لإدارة أموالها العامة وقد تأثر مفهوم الموازنة العامة بتطور الفكر المالي في مرحلتيه التقليدية والحديثة وانعكس ذلك على تعريف الموازنة في التشريعات المالية للحكومات حيث أُعْتُبرت الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية وخطّة عمل مستقبلية شاملة ومرنة وأداة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة في المجتمع ولا شك أن الموازنة العامة كأداة مالية حديثة قد عرفت تطورات بفعل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة وخاصة خلال القرن 20 في الو.م.أ حيث نشأت وتطورت الأنظمة الحديثة.

I-2-2- التعليل على الدراسات السابقة

بعد أن تم استعراض أهداف و نتائج كل دراسة على حدة سنقوم بالتعليل عليها حسب ما فهمنا فالنسبة لدراسة لحسن دردوري فقد ركز في دراسته على السياسة الانفاقية لكل من الجزائر وتونس وتطرق في أطروحته إلى مختلف تقسيهات نفقات الجزائر ومصادر إيراداتها وهذا ما ساعدنا في موضوع دراستنا كما تكلم عن العجز بالموازنة العامة للدولة ودور أدوات سياسة الميزانية في علاج هذا العجز باستخدام سياسة الإنفاق والإيرادات العامة، مع إضافة بديلين من بدائل التمويل في الدراسة الحالية المتمثلين في صندوق ضبط الموارد وطبع النقود ما ساعدنا أكثر في موضوعنا هذا من جهة ولا ننسى استيعاب الجزء النظري للموازنة العامة من جهة أخرى، أما بالنسبة لدراسة بوفليح نبيل حول صناديق الثروة السيادية وقد أفادتنا بالتعرف عليها، دوافع إنشائها بالإضافة إلى معرفة تجارب بعض البلدان وقد تطرقت هذه الدراسة إلى تجربة الجزائر عن طريق إنشائها لصندوق ضبط الموارد لسنة 2000 كدراسة حالة فقد أوضحت مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية العمومية.

وفيما يتعلق بدراسة سايح جبور وآخرون حول مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر فقد استفدنا من هذه الدراسة الإطار النظري للجباية العادية والدور الذي تلعبه في تمويل الإيرادات العامة على غرار الجباية البترولية التي يمكن أن تزول بزوال هذا المورد الطبيعي، لكن هذه الدراسة تكلمت عن الجباية العادية وكأنها البديل الوحيد للجباية البترولية التي تؤثر بصفة كبيرة في العجز في الموازنة العامة، أما فيما يخص دراسة جمال لعامرة فقد ساعدتنا في معرفة التطور التاريخي لمفهوم الموازنة العامة من الفكر المالي التقليدي إلى الفكر المالي الحديث مع رؤية الإسلام للموازنة العامة إضافة إلى مفهومها في التشريعات المالية والحكومات لكنها حسب رأينا أهملت جوانب الموازنة العامة

ومكوناتها التي هي جزء لا يتجزأ منها، أما فيما يتعلق بدراسة حسين نسيمية فقد أوضحت نفقات الموازنة العامة للدولة في الجزائر من نفقات تسيير وتجهيز وتطور حصيلتها مع التحليل خلال فترة الدراسة التي قام بها حسين.

وعلى العموم يمكن القول بأن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في كونها سلطت الضوء على الموازنة العامة بصفة عامة وبدائل تمويلها بصفة خاصة، حيث تناولت الدراسة الحالية مختلف المفاهيم حول الموازنة العامة وتطورها هذا من جهة ومن جهة أخرى عناصرها من نفقات بمختلف تقسيماتها وإيرادات بمختلف مصادرها، وهذا ما يتوافق مع معظم الدراسات السابقة، أما فيما يخص بدائل التمويل فتطرقنا إلى أهم البدائل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2018 والمتمثلة في صندوق ضبط الموارد، طبع النقود، توزيعات البنك المركزي، الجباية والقروض السندية وهذا ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة فقد شملت معظم إن لم نكن كل البدائل التمويلية للعجز في الموازنة العامة في الجزائر. وعموما فإن بعض الدراسات السابقة اكتفت بالتطور التاريخي للموازنة العامة قديما وحديثا، في حين دراسات أخرى تناولت موضوع الموازنة العامة بصورة سطحية ولم تبنى على معطيات إحصائية، إلا أن بعض الدراسات تناولت نفس الموضوع لكنها كانت أعمق فامتدت للسياسة الانفاقية للدولة لمحاربة العجز في الموازنة العامة وصناديق الثروة السيادية مع إشارتهم لتجربة الجزائر من خلال صندوق ضبط الموارد سنة 2000 وإهمال باقي البدائل، وكما قلنا سابقا أن هذا يعتبر أهم فارق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات المعتمد عليها كانت نوعا ما قديمة مقارنة بالوضع الحالي.

خلصنا من خلال ما سبق إلى أن بنية الموازنة العامة تتشابه في العديد من البلدان، لكنها تختلف من حيث تبويبها، فلكل دولة ميكانيزمات استقطاب الإيرادات وتوجيه النفقات الخاصة بها وتعمل الدولة على إيجاد توازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة.

لكن المحافظة على هذا التوازن ليس بالأمر الهين، حيث وبالنظر إلى ما أشرنا إليه حول الموازنة العامة في الجزائر؛ وفي ظل تقلبات أسعار النفط التي تعتبر أهم مورد للعملة الصعبة من جهة وأهم مورد للخزينة العمومية من خلال الجباية البترولية من جهة أخرى.

وبالعودة إلى الأزمات النفطية وبالتحديد الأزمة الأخيرة التي بدأت سنة 2014، نجد أنها أثرت على الاقتصاد الوطني وانعكست على الموازنة العامة. سنحاول فيما يأتي من هذه الدراسة تحليل كيفية تعامل الحكومات المتعاقدة لتغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر منذ بداية هذه الأزمة.

الدراسة

التحليلية

تمهيد

يعد قطاع المحروقات القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري، حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري حيث أن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري ، وتعرضه لصدمات وما ينجر عنه من تبعات أخرى أهمها العجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية باعتبارها أهم مورد مستخدم في تسديد عجز الميزانية العامة في الجزائر.

ولهذا لجأت الحكومة إلى مجموعة من البدائل لتغطية العجز في الموازنة العامة كطبع الزقود وصندوق ضبط الموارد... الخ، ومن خلال ما سبق سنحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع التطبيقي باستخدام الأسلوب التحليلي للإحصائيات والمعطيات وفقا لما تتطلبه حيثيات الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تساعدنا على توضيح الدراسة وتطويرها هذا من جهة والمناقشة وعرض النتائج من جهة أخرى وذلك لمعرفة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وبدائل التمويل وسنتطرق فيما يلي إلى:

- الطريقة والأدوات
- مناقشة وتحليل النتائج
- مناقشة الفرضيات

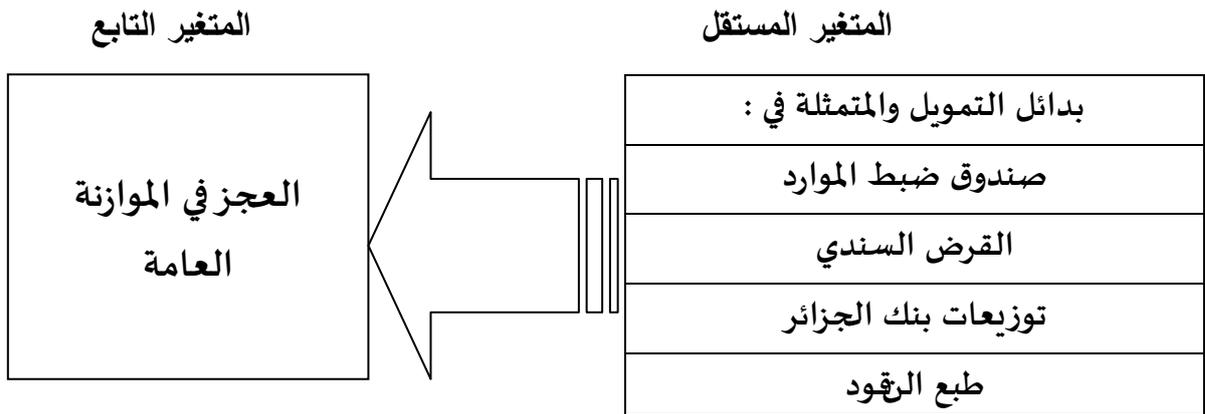
1.II. الطريقة والأدوات

تعتمد عملية البحث العلمي في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة على مجموعة من الطرق والأدوات، ويتم معالجة هذه المعلومات والبيانات بأساليب إحصائية، والاعتماد على مناهج معينة لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وسنتطرق فيما يلي إلى : نموذج الدراسة، الأدوات المستخدمة، المعالجات الإحصائية والمناهج المعتمد عليها.

1.1.II. نموذج الدراسة

يتكون نموذج دراستنا من متغيرين: متغير مستقل متمثل في بدائل التمويل ومتغير تابع متمثل في عجز الموازنة العامة.

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة



أولاً: المتغير المستقل

بدائل التمويل وهي عبارة عن مصادر تمويل استثنائية تلجأ إليها الدولة في حالة عدم كفاية مصادر التمويل العادية وهذه البدائل تختلف من دولة لأخرى وفي الجزائر تتمثل هذه البدائل في:

أ / صندوق ضبط الموارد : هو صندوق تمتلكه الدولة الجزائرية أنشئ سنة 2000 وقد تزامن ذلك مع الارتفاع الكبير في الأسواق العالمية وتم إنشاءه لمواجهة تقلبات أسعار النفط بهدف امتصاص فوائض الجباية البترولية الحقيقية عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وتوجيه هذا الفائض للحفاظ على استقرار الموازنة وتمويل أي عجز قد يحدث بها.

ب / **القرض السندي**: يتمثل في إصدار مؤسسة عمومية أو خاصة سندات تطرحها للتداول من أجل الحصول على موارد مالية للتمويل وتجسيد المشاريع ، وهذه السندات أداة دين على عاتق الجهة المصدرة لها وبالنسبة للجزائر فقد لجأت حكومتها إلى هذا النوع من السندات لثاني مرة سنة 2016 بغرض تمويل العجز في الموازنة العامة.

ج / **توزيعات بنك الجزائر**: هي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي والموجهة لتمويل الخزينة العمومية.

د / **طبع النقود**: هي النقود التي تصدرها الدولة في حالة عجز مالي لتفادي الاستدانة الخارجية غير أن له عواقب اقتصادية واجتماعية منها التضخم و زيادة الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض قيمة النقود لجأت إليه الجزائر سنة 2017 نتيجة الوضع المالي الراهن.

ثانها: المتغير التابع

العجز في الموازنة العامة: وهو عبارة عن الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة الناتج عن كون النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة.

وقد حاولنا من دراستنا فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وكيفية التأثير والتأثر فيما بينها وسوف نتطرق إلى هذا في العناصر القادمة.

II.1.2. الأدوات المستخدمة ومصادر جمع البيانات:

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة لتسهيل حل إشكالية الدراسة لذا سنحاول في هذا الجزء عرض مختلف الطرق المستعملة:

تم الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات مأخوذة من التقارير والمواقع الرسمية نوجزها فيما يلي:
أ/ **إحصائيات متعلقة بصندوق ضبط الإيرادات، الجباية البترولية، الإيرادات العامة والنفقات العامة**: تم التطرق إلى هذه الإحصائيات لتبيان عملية كل عنصر على حده طيلة فترة الدراسة وقد تم استخراج هذه الإحصائيات من تقارير وزارة المالية.

ب / **إحصائيات القرض السندي**: تم الحصول على إحصائياته بناء على تقارير وزارة المالية.

ج / إحصائيات توزيعات بنك الجزائر: وهي الأرباح التي يحققها البنك المركزي سنويا وقد تم التطرق إلى تطورها خلال فترة الدراسة من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2014 لغاية 2017 ضمن جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية، أما سنة 2018 فقد تم الاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة المالية ضمن مديرية التوقعات ورسم السياسات ف.ي إحصاءات معنية بالمشورات الرئيسية للاقتصاد الجزائري.

د / إحصائيات طبع النقود: لجأت الجزائر لطبع النقود في أواخر سنة 2017 لهذا فإن إحصائياته تضم سنتي 2017 و 2018 فقط وليس طيلة سنوات الدراسة وقد تم استخراج هذه الإحصائيات من التقارير السنوية للبنك المركزي بالإضافة إلى تصريح الوزير الأول في البرلمان خلال الرد على أسئلة النواب خلال مشروع حكومي.

وقد تم تحليل البيانات المحصلة اعتمادا على مجموعة من البرامج أهمها Excel و SPSS 20.

3.1.II. منهج الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المشكلة موضوع الدراسة حيث تم استخدام العديد من المصادر في جمع البيانات من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية والأبحاث والدراسات السابقة في الجانب النظري، والمجلات والتقارير المالية الصادرة عن الجهات الرسمية في الجانب التطبيقي، حيث قمنا بتحليل الموازنة العامة للجزائر وبدائل تمويلها طيلة فترة الدراسة وتعتمد عملية الوصف هذه على استخدام الجداول والنسب المئوية واستخدام الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية.

4.1.II. حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية 2014-2018 من خلال التطرق إلى دراسة مختلف بدائل تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر ومدى مساهمتها في تغطيته.

2.II. مناقشة وتحليل النتائج

إن الاختلالات الهيكلية التي تحدث في الموازنة العامة في الجزائر نتيجة تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات الذي يهيمن على الإيرادات العامة مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وأزمات دورية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات ومن هذا المنطلق حرصت الحكومة على إيجاد بدائل

تمويل العجز التي تطرقنا إليها سابقا لذا سنقوم بتحليل مختلف هذه البدائل لمعرفة مدى مساهمة كل منها في تمويل عجز الموازنة العامة.

II. 1.2. تحليل النتائج المتعلقة بالموازنة العامة

نسعى في هذا الجزء للقيام بدراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر بجانبها من نفقات عامة وإيرادات عامة.

أولاً: تحليل النتائج المتعلقة بالنفقات العامة في الجزائر:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بانخفاض معدل نمو الإنفاق العام على غرار سنة 2015 وهذا نظرا لإتباعها لسياسة إنفاقية انكماشية حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتراجع معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر ويمكن توضيح تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطور مبالغ النفقات العامة 2014-2018 الوحدة بالمليون دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	التسيير / النفقات العامة (%)	التجهيز / النفقات العامة (%)
2014	6995769	4494327	2501442	64.24	35.76
2015	7656331	4617009	3039322	60.30	39.7
2016	7297494	4585564	2711930	62.83	37.17
2017	7282630	4677181	2605448	64.22	35.78
2018	6938457	4231294	2707163	60.98	39.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

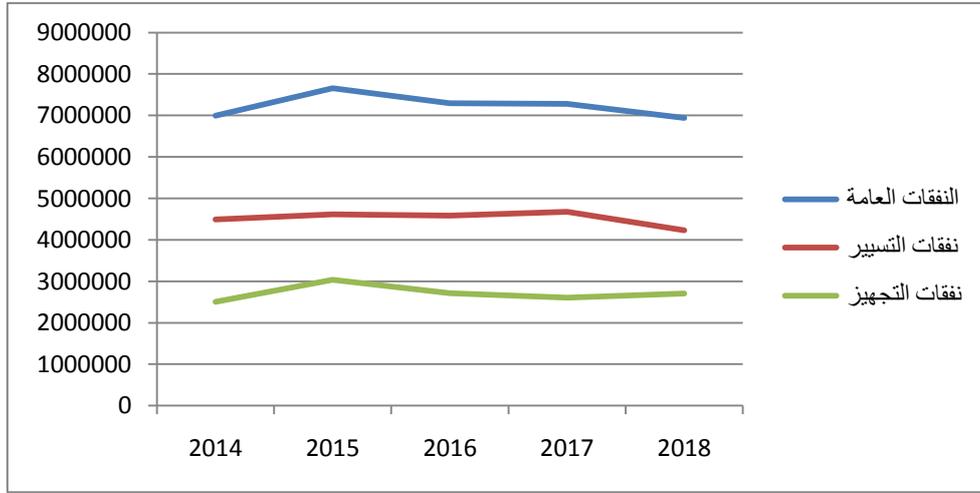
يمثل الجدول إحصائيات لتطور النفقات العامة في الجزائر من سنة 2014 لغاية 2018 حيث نلاحظ أن قيمة النفقات العامة ارتفعت في سنة 2014 إلى 2015، في حين تميزت بالانخفاض نسبيا في السنوات المقبلة، أي من 2015 إلى غاية 2018، ففي سنة 2015 قدرت النفقات ب: 7656331 مليون دج حيث كانت الحصة الأكبر من هذه النفقات نفقات تسيير والتي قدرت ب: 4617009 مليون دج في

الدراسة التحليلية

حين بلغت نفقات التجهيز 3039322 مليون دج مقابل 6995769 مليون دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 660562 مليون دج أي ما يعادل 9.40 % منها 1.74 % بالنسبة لنفقات التسيير و 7,65 % بالنسبة لنفقات التجهيز حيث تسببت نفقات رأس المال بنسبة كبيرة في هذا الارتفاع ، بالإضافة إلى التنافس الاقتصادي الدولي ، ويكون ذلك من ناحيتين : الأولى تتمثل في منح الإعانات الاقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير والصدور في وجه المنافسة في السوق الخارجية، والثانية منح إعانات إنتاج للمشاريع الوطنية لتمكينها من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في السوق المحلية، إلا أن هذا الارتفاع في النفقات العامة لم يكن خلال هذه السنة فقط بل بدأ في السنوات الماضية.

بعد الارتفاع الذي شهدته النفقات العامة 2014,2015 عرفت انخفاض بقيمة 358837 مليون دج بما يعادل 4.68 % لتصبح سنة 2016 بـ 7297494 مليون دج وقد استمر هذا الانخفاض في سنتي 2017,2018 لتبلغ قيمتها سنة 2018 بـ 6938457 مليون دج مقابل 7282630 مليون دج سنة 2017، و يملئن تلخيص ما سبق ذكره من خلال الشكل الموالي:

الشكل (03): تطور النفقات العامة في الجزائر 2014-2018 الوحدة بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

إن كل من نفقات التسيير والتجهيز عرفت تذبذب في قيمتها خلال فترة الدراسة، فتراوحت نفقات التسيير ما بين 60% و 65% من النفقات الكلية، أما نفقات التجهيز فتراوحت ما بين 35% إلى 40% من النفقات الكلية وإجمالاً يمكن القول بأن نفقات التسيير تكون أكبر من نفقات التجهيز ويرجع 90% من هذا الانخفاض في النفقات العامة إلى نفقات رأس المال حيث اتبعت الحكومة سياسة ترشيد الإنفاق العام إضافة إلى تجميد عدة مشاريع من أجل تخفيف العجز في الموازنة العامة.

ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بالإيرادات العامة في الجزائر

الدراسة التحليلية

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نموها من الاقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2014-2018) وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في إيرادات العامة للميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

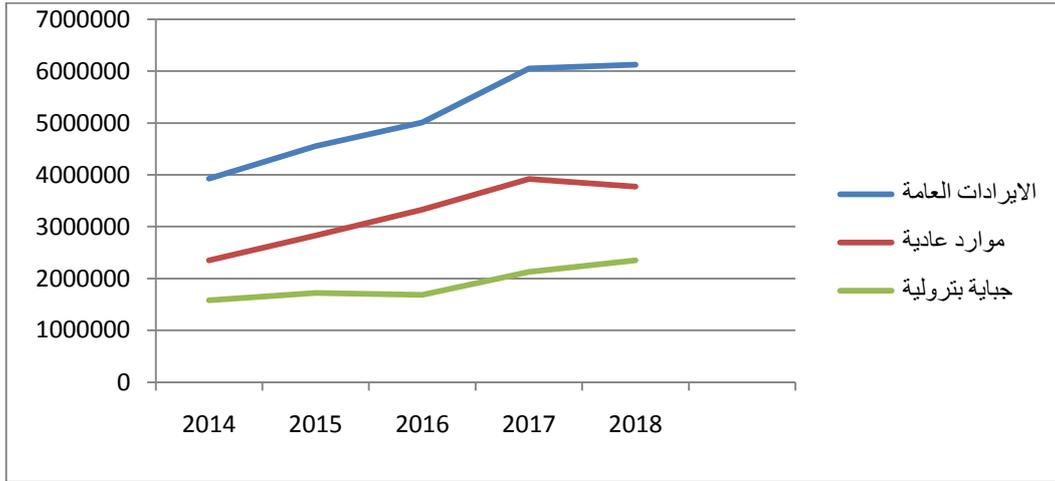
الجدول (02): تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر (2014-2018) الوحدة: بالمليون دج

السنوات	موارد عادية	جبائية بترولية	مجموع الإيرادات	نسبة العادية الى المجموع %	نسبة البترولية الى المجموع
2014	2350018	1577730	3927748	59.83%	40.17%
2015	2829602	1722940	4552542	62.15%	37.85%
2016	3329031	1682550	5011581	66.4%	33.6%
2017	3920898	2126887	6047785	64.83%	35.17%
2018	3774953	2349694	6124647	61.63%	38.37%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

يمثل الجدول إحصائيات للإيرادات العامة للدولة بما فيها من موارد عادية وجبائية بترولية حيث يبينان تطور الإيرادات العادية والبترولية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 ولاحظنا أن حصص الموارد العادية في مجمل الإيرادات الكلية أخذت النصاب الأكبر في كل سنوات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن الموارد العادية تتكون من إيرادات ضريبية متمثلة في الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية وإيرادات غير ضريبية متمثلة في مداخيل الأملاك الوطنية بالإضافة إلى إيرادات أخرى كالقروض وطبع النقود ، وكما هو واضح من خلال الجدول أن الإيرادات في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل (04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2014-2018) الوحدة بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

ففي سنة 2014 بلغت قيمة الموارد العادية 2350018 مليون دج أي ما يعادل 59,83 % من إجمالي الإيرادات في حين قيمة الجباية البترولية بلغت 1577730 مليون دج أي ما يعادل 40,17 % وتوجهت هذه القيم نحو الارتفاع سواء بالنسبة للموارد العادية أو الجباية البترولية، واستمر هذا الارتفاع بالنسبة للموارد العادية حيث بلغت سنة 2016 قيمة 3329031 مليون دج أي ما يعادل 66,4 % بينما الجباية البترولية انخفضت قيمتها لتصبح 1682550 مليون دج أي ما يعادل 33,6 % وتعتبر هذه القيمة أقل قيمة مسجلة للجباية البترولية طيلة سنوات الدراسة وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر النفط 45 دولار للبرميل ما وضع الجزائر في أزمة مالية، واستمرت الموارد العادية بالارتفاع إلى غاية سنة 2017 حيث قدرت قيمتها ب: 3920898 مليون دج بما يعادل 64,83 % من الإيرادات الكلية نتج هذا الارتفاع بسبب الزيادة في الضرائب والرسوم والارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف البنك المركزي، لتقابلها الجباية البترولية بقيمة 2126887 مليون دج أي 35,17 %.

أما في سنة 2018 فقد عرفت الموارد العادية انخفاض طفيف قدر ب 145945 مليون دج، حيث بلغت قيمتها 3774953 مليون دج في حين أن الجباية البترولية استمرت في الارتفاع لتبلغ قيمتها 2349694 مليون دج وهذا راجع لتحسن أسعار البترول لبلوغه سعر 72 دولار للبرميل.

ثالثاً: تحليل النتائج المتعلقة بعجز الموازنة العامة

نتيجة لوجود خلل في تركيبة الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى العجز سواء بفعل سياسات الدولة

التوسعية أو عدم كفاية مصادر الإيرادات العامة، وهذا ما تعاني منه الجزائر للسنوات الخمسة الأخيرة.

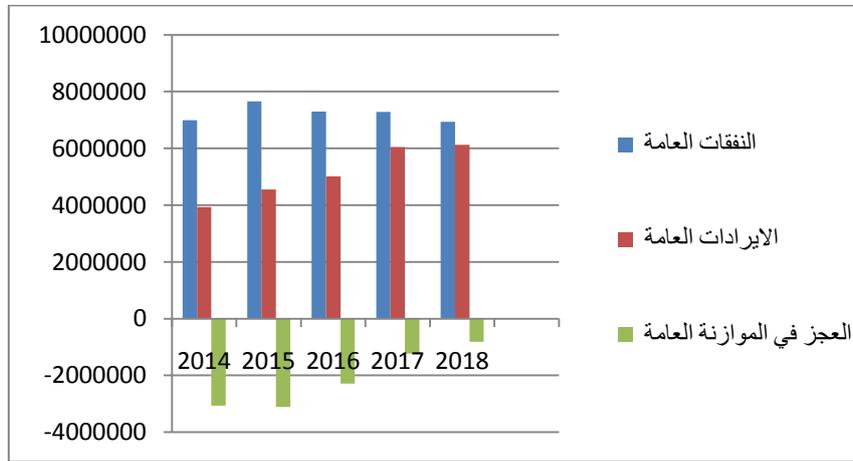
الجدول (03) : تطور حصيلة العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014 - 2018) الوحدة بالمليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيم	-3068021	-3103789	-2285913	-1234745	-887792,7

المصدر: موقع وزارة المالية www.mf.gov.dz

يمثل الجدول إحصائيات لعجز الموازنة العامة في الجزائر للسنوات الخمس الأخيرة 2014 - 2018 حيث أنه في سنة 2015 سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 3103789 مليون دج مقابل 3068021 مليون دج سنة 2014 وقد تم تمويل هذا العجز المعتبر في الموازنة العامة لسنتي 2014 - 2015 أساسا باقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، أما في سنة 2018 تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 813810 مليون دج مقابل عجز قدره 1234745 مليون دج في 2017 أي عجز يقل عن العجز المسجل في 2016 والبالغ قدره بـ 2285913 مليون دج ونتج هذا الانخفاض في العجز بالموازنة العامة عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية وسياسة ترشيد الإنفاق العام، والشكل التالي يوضح تطورات العجز بالموازنة العامة:

الشكل (05): تطورات العجز بالموازنة العامة الوحدة بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

لعل التوسع في الإنفاق قبل الأزمة البترولية كان له الأثر البالغ على العجز بالموازنة العامة وأنه رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 2015 من رفع في الضرائب والرسوم وتجربة القرض السندي وترشيد الإنفاق، تواصل العجز وهذا ما يؤدي عادة إلى الاستدانة سواء الداخلية أو الخارجية والدولة تتجنب حل

الاستدانة الخارجية لما يترتب عليها من آثار مجهولة العواقب وبالتالي تلجأ للاستدانة الداخلية عن طريق طبع النقود.

وبهذا أصبح التصدي لعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة من الأمور الجوهرية التي تنصدر أي برنامج جاد لمكافحة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر.

II.2.2. تحليل النتائج المتعلقة ببدائل التمويل المعتمدة

من البديهي أن يرتبط العجز في الموازنة العامة في الجزائر بكمية إنتاج النفط وأسعاره العالمية إضافة إلى ارتباطه بالإنتاج العام وهيكلته ولا شك أن لمعالجة هذا الموضوع لا بد من تحليل مختلف بدائل تمويل العجز في الموازنة العامة.

أولاً: تحليل النتائج المتعلقة بصندوق ضبط الموارد

تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير فأى تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يؤدي إلى التقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية وإن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة ، ويمكن توضيح تطور موارده في الجدول التالي:

الجدول (04): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2014 - 2018) (الوحدة بالمليون دج)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيم	2965672	2886506	1387938	784459	0

المصدر: موقع وزارة المالية www.mf.gov.dz

يمثل الجدول إحصائيات لصندوق ضبط الموارد للجزائر في السنوات الأخيرة 2014 - 2018 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن موارد صندوق ضبط الموارد في انخفاض مستمر ففي سنة 2014 بلغت قيمته 2965672 مليون دج، وفي نهاية سنة 2015 قدر بـ 2886506 مليون دج، أي تراجع بـ 79166 مليون دج مقارنة بالسنة الماضية ويعود هذا التراجع إلى تمويل العجز بالموازنة العامة خلال هذه السنوات ليستمر هذا التراجع سنة 2016 بـ 1387938 مليون دج لتصبح قيمته 1387938 مليون دج، ولم يتوقف هذا التآكل في الصندوق سنة 2017 ليصل إلى 784459 مليون دج أي انخفاض بقيمة 603479 مليون حتى استتفز سنة 2018 وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به

الحكومة والذي يوضح أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دج.

فبعدما كان هذا الصندوق من أفضل الصناديق السيادية عالميا والأول إفريقيا تراجع إلى هذا المستوى ويرجع هذا لجملة من الأسباب ولعل السبب المحوري في تسارع نزوب مدخرات صندوق ضبط الم وارد وهو الاختلالات التي اكتتفت تحديد ميزانيات الدولة مقارنة بالسعر المرجعي لبرميل النفط في الأسواق خلال القوانين المالية الماضية وهو الذي يمثل المورد الأول والرئيسي لاقتصاد البلاد، حيث كانت بحدود 37 دولار لتصل بتفاقم تداعيات الصدمة النفطية والرغبة في تغطية العجز إلى 50 دولار في 2016 وبهذا يكون الصندوق في طريقه للزوال وهذا ما حدث فعلا في 2018.

ثانيا: تحليل النتائج المتعلقة بالقرض السندي

تعتبر السندات إحدى أهم وسائل التمويل المالي المتاحة للشركات والحكومات ، التي عن طريقها تستطيع هذه الجهات الحصول على رأس المال اللازم للنمو ، فالنسبة للحكومات فهي تلجا للسندات لتغطية ما عليها من ديون أو تنفيذ ما لديها من مشاريع ومن بين السندات التي تصدرها الحكومة القرض السندي، فالجزائر كدولة تأثرت بأزمة انهيار أسعار البترول التي أثرت مباشرة على مصادر تمويل الخزينة العمومية لجأت إلى هذا النوع من التمويل الذي من خلاله ترغب في تغطية عجز الموازنة المترتب عن انهيار أسعار البترول، ونوضح إحصائيات للقرض السندي خلال سنوات إصداره في الجدول التالي:

الجدول (05): تطور حصيلة القرض السندي خلال سنتي إصداره (2015 - 2016) الوحدة بالمليون دج

السنوات	2016	2017
القيم	557828	25124

المصدر: من إعداد الطلبة تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

يمثل الجدول أعلاه إحصائيات القرض السندي بالجزائر خلال تبنيه في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية عانت منها الجزائر نظرا لضعف مواردها وهذه الخطوة ايجابية من طرف القائمين على الخزينة من أجل الابتعاد عن الاستدانة الخارجية، فهذا الإجراء يعد مورد هام من موارد تمويل الخزينة العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات في السوق العالمية، حيث قدرت قيمته لأول مرة بـ 557828 مليون دج في حين انخفض في السنة الموالية بنسبة 95,49 % ليصل 25124 مليون دج، لتتوقف بعد ذلك الحكومة نهائيا عن إصدار القرض السندي سنة 2017 الذي ينتمي إلى ما يسمى بمشروع النموذج الاقتصادي الجديد الذي جاءت به حكومة سلال نتيجة تغيير رئيس الحكومة السابق بأحمد أويحي هذا

من جهة وأن هذا القرض كان مصدرا بفائدة 5 % في حين تبلغ نسبة التضخم 4,5 % ولهذا فان الفائدة الحقيقية للقرض السندي هي 0,5 % ومنه عزوف المستثمرين عن هذا الأخير هذا من جهة أخرى.

ثالثا: تحليل النتائج المتعلقة بتوزيعات بنك الجزائر

يعتبر قرار توزيع الأرباح أحد القرارات التمويلية الهامة إما في المؤسسات أو البنوك حيث كلما كان حجم البنك كبير كلما انعكس ذلك بالإيجاب على قرار توزيع الأرباح، وبالنسبة للبنك المركزي الجزائري فقد عرفت توزيعاته ارتفاع ملحوظ على مر السنوات الخمس الفارطة وهذا ما يعود بالإيجاب على الخزينة العمومية والجدول الموالي يوضح تطور هذه التوزيعات:

الجدول (06): تطور حصيلة توزيعات بنك الجزائر (2014 - 2018) الوحدة مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيم	122,7	88,7	610,5	919,8	1000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية و بنك الجزائر

يمثل الجدول أعلاه توزيعات بنك الجزائر بملايير الدينارات خلال السنوات الخمس الأخيرة (2014 - 2018) حيث بلغت قيمته سنة 2014: 122,7 مليار دج لينخفض بنسبة 27,7% أي ما يعادل قيمة 34 مليار دج ليصبح 88,7 سنة 2015 في حين بدأ بالارتفاع مع سنة 2016 إلى غاية 2018 فقد قدرت قيمته سنة 2017 بـ 919,8 مليار دج بعد ما كان 610,5 مليار دج سنة 2016، حيث ارتفع بـ 309,3 مليار دج أي 50,6%، وتواصل هذا الارتفاع بنسبة 8,71% سنة 2018 حيث قدرت قيمته بـ 1000 مليار دج.

يمكن القول بأن توزيعات بنك الجزائر في ارتفاع مستمر في السنوات الثلاث الأخيرة بنسب متفاوتة

وإذا استمرت في هذا الارتفاع في السنوات المقبلة أيضا فهذا يساعد الحكومة في سد ثغرة العجز في موازنتها لأن جزء من هذه الأرباح في البنك المركزي توجه للخزينة العمومية باعتبار أن الدولة هي المساهم الوحيد في هذا البنك.

رابعاً: تحليل النتائج المتعلقة بعملية طبع النقود

نظرا لتأزم الوضع المالي في الجزائر بعد تآكل صندوق ضبط الموارد والتوقف عن إصدار القرض السندي لجأت الحكومة الجزائرية إلى طبع النقود لمواجهة الاحتياجات العامة باعتباره الحل الأنسب على غرار الاستدانة الخارجية و قد بدأت الحكومة الطبع سنة 2017 بقيم متزايدة وهذا ما يلخصه الجدول الموالي:

الجدول (07): تطور حصيلة طبع النقود في الجزائر (2017 - 2018) (الوحدة مليار دينار)

السنوات و الأشهر	2017	2018	2019
جانفي	/	1400	1363,8
سبتمبر	/	420	/
أكتوبر	570	1187,2	/
نوفمبر	1615	/	/
المجموع	2185	3007,2	1363,8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي و بيان السياسة العامة لسنة 2019

يمثل الجدول إحصائيات طبع النقود في الجزائر سنتي 2017 - 2018، حيث طبع بنك الجزائر في أكتوبر 2017 لصالح الخزينة العمومية ما يعادل 570 مليار دج لأول مرة، ليقفز المبلغ إلى 2185 مليار نهاية نوفمبر وهو مرتفع جدا بالمقارنة مع مدة الطبع التي لم تتعدى شهرين حيث قال الوزير الأول احمد أو يحيى إذا لم نقم بهذا التمويل في شهر نوفمبر سنتسبب في الإيقاف الكلي للاقتصاد حتى نواب الشعب لن يتقاضوا علاواتهم وليس أجور الموظفين فقط، ليستمر البنك في الطبع بداية من سنة 2018 بمبلغ قدره 1400 مليار دينار، في حين توقف هذا الأخير عن الطبع لمدة 7 أشهر ليرجع بعد ذلك بداية من شهر سبتمبر في الطبع بمبلغ قدره 420 مليار دينار.

وفي الشهر الموالي أيضا بقيمة 1187,2 مليار دينار، وحسب بيان السياسة العامة للحكومة في 30 جانفي 2019 فان المبلغ الإجمالي المطبوع منذ بداية التمويل غير التقليدي هو 6556 مليار دينار وتجدر الإشارة إلا أن هذا المبلغ المطبوع تم تقسيمه بما يتناسب مع الاحتياجات المالية للحكومة ، فوزع بين تمويل ال عجز بالموازنة العامة وتسديد ديون القرض السندي إضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار لتشجيع الإنتاج.

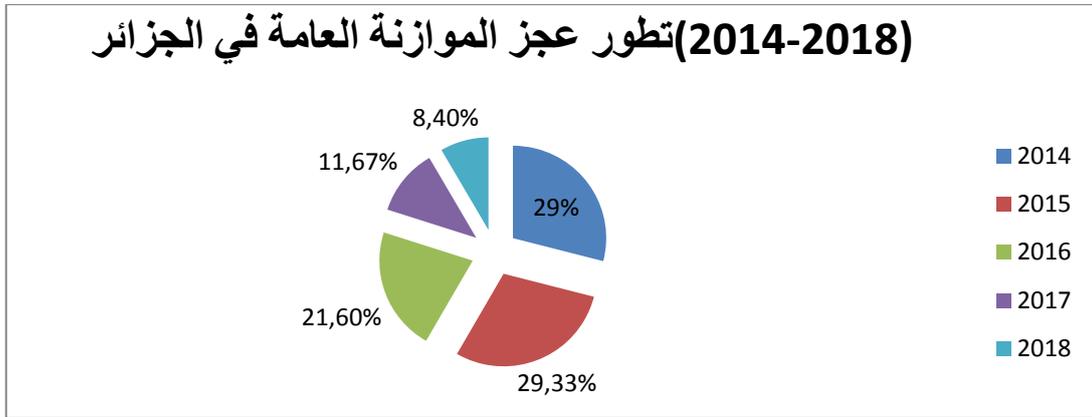
ومع تصفية صندوق ضبط الموارد في 2017 وبثذب أسعار النفط وجدت الحكومة نفسها مجبرة على اللجوء لطبع النقود لتلبية الاحتياجات الداخلية وذلك لعدم التوجه للاستدانة الخارجية ولضمان تغطية العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي وكما ذكرنا سابقا تجنب الاستدانة الخارجية وتجدر الإشارة إلى أن عملية طبع النقود ارتكزت على دراسة موسعة في إطار مشروع متكامل يبدأ بإعادة هيكلة

الاقتصاد الوطني ومجموعة من الإصلاحات التي تحتاج لعملية طبع النقود غير أن ما تم تطبيقه من هذا المشروع هو طبع النقود فقط ما أدى إلى انعكاسات سلبية.

II. 2. 3. تحليل نتائج تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق البدائل المعتمدة:

إن اتجاه العجز في الموازنة العامة في الجزائر كما هو واضح من الإحصائيات في انخفاض طيلة فترة الدراسة نتيجة البدائل التمويلية الموجهة إليه والمختلفة نسبتها من المستحوذ إلى الضئيل وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (06): تطور العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014 - 2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والبنك المركزي

والملاحظ من الشكل ان العجز بالموازنة العامة في انخفاض مستمر فبعدما كان يمثل 29,33 % من إجمالي العجز سنة 2014 تراجع ليصل سنة 2018 إلى 8,40% وهذا راجع إلى فعالية البدائل المعتمد عليها في تغطية هذا العجز ، لذا سنقوم بتحليل معلوماتنا لمعرفة أي البدائل أكثر تأثير في تمويل العجز بالموازنة العامة وهل هناك فوائض مالية محققة و إن وجدت أين توجه ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من الجدول الموالي:

الجدول (08): كيفية تمويل عجز الموازنة في الجزائر (2014-2018) الوحدة مليون دج

السنوات	العجز بالموازنة	صندوق ضبط الموارد	القرض السندي	توزيعات بنك الجزائر	طبع النقود	فوائض مالية
2014	3068021	2965672	/	122700	/	20351
2015	3103789	2885606	/	88700	/	-128583
2016	2285913	1387938	557858	610500	/	270353
2017	1234747	784459	25124	919800	2185000	2679638
2018	*887792,7	0	/	1000000	3007200	3119407,3
المجموع	10580260,7	8024575	582952	2741700	5192200	5961166,3

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير كل من وزارة المالية و البنك المركزي .

*تم حساب العجز بمتوسط العجز في الأشهر نظرا لتوفر الإحصائيات لشهر نوفمبر فقط .

يمثل الجدول أعلاه تطور حصيلة العجز وبدائل تمويله المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة ففي سنة 2014 تم تمويل العجز بالموازنة العامة انطلاقا من صندوق ضبط الموارد بالكامل وجزء من توزيعات بنك الجزائر مع تحقيق فائض بقيمة 20351 مليون دج، أما في السنة الموالية فقد غطى كل من صندوق ضبط الموارد وتوزيعات بنك الجزائر جزء كبير من العجز والمتبقي منه تم تمويله عن طريق بدائل أخرى غير مصرح بها (غير معروفة) والذي قدره 128583 مليون دج ، وفي سنة 2016 لم تكفي موارد كل من صندوق ضبط الإيرادات وتوزيعات بنك الجزائر في تغطية العجز فقامت الجزائر بتبني القرض السندي كبديل تمويلي للعجز وحقت فائض بقيمة 270353 مليون دج ليتضاعف هذا الفائض عن تمويل العجز في سنتي 2017، 2018 ليبلغ على التوالي : 2679638 مليون دج و 311940,3 مليون دج وذلك بعد اعتماد الحكومة على طبع ال نقود كبديل آخر بعد نفاذ صندوق ضبط الموارد في أواخر سنة 2017.

وكما هو واضح في الجدول فإن إجمالي الفوائض المحققة عن تمويل العجز بالموازنة العامة يقدر بـ

5961166,3 مليون دج، ونرجح أن تكون هذه الفوائض مصروفاتها موجهة إلى:

- الصندوق الوطني للاستثمار خاصة بعد نوفمبر 2017 وذلك لنص تعديل قانون النقد والقرض؛

- تسديد قيمة القرض السندي 2016؛
 - تسديد ديون الخزينة الناتجة عن طبع النقود وفق المادة 46 من الأمر 11/03؛
 - تسديد المستحقات المتركمة للدائنين عن الخزينة العمومية ويمكن إجمالهم في المؤسسات العامة في قطاع البناء (المقاولون ورجال الأعمال المشاركون في انجاز البرامج السكنية).
- غير أنه وبالرغم من هذه المصروفات يبقى الرقم كبير جدا لا تبرره هذه المصروفات.
- ✓ ولتبيان البديل المعتمد عليه بدرجة كبيرة مقارنة بالبدائل الأخرى في تمويل العجز نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (09): تطور حصيلة تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر (2014-2018) الوحدة مليون دج

السنوات	العجز	صندوق ضبط الموارد	البدائل الأخرى	الصندوق/العجز (%)	البدائل الأخرى/العجز (%)
2014	3068021	296 5672	102349	%96,7	%3,3
2015	3103789	2886506	247283	%93	%7
2016	2285913	1387938	897975	%60,7	%39,3
2017	1234745	784459	450286	%63,5	%36,5
2018	887792,7	0	813810	0	%100
المجموع	10580260,7	8024575	2511703		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

يمثل الجدول أعلاه إحصائيات العجز بالموازنة العامة وبدائل تمويله في الجزائر من صندوق ضبط الموارد والبدائل الأخرى والمجملة في القرض السندي ، توزيعات بنك الجزائر ، طبع النقود، والملاحظ من الجدول أن تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر خلال سنتي 2014 - 2015 كان يعتمد بشكل كبير على صندوق ضبط الموارد مقارنة مع بدائل التمويل الأخرى والمتمثلة حينذاك في توزيعات بنك الجزائر وهذا ما هو واضح من خلال الجدول، ليواصل صندوق ضبط الموارد دوره سنة 2016 لكن بمبلغ أقل مقارنة بالسنتين الماضيتين وذلك في ظل الأزمة التي تعيشها الجزائر نتيجة شذب أسعار البترول. في حين أن بدائل التمويل الأخرى تضاعفت مقارنة مع السنتين الماضيتين، وذلك لتبني الحكومة فكرة القرض السندي فبلغت قيمة تغطية العجز للبدائل الأخرى 897975 بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ 247283 مليون دج هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة فابتداء من 2016 بدأت

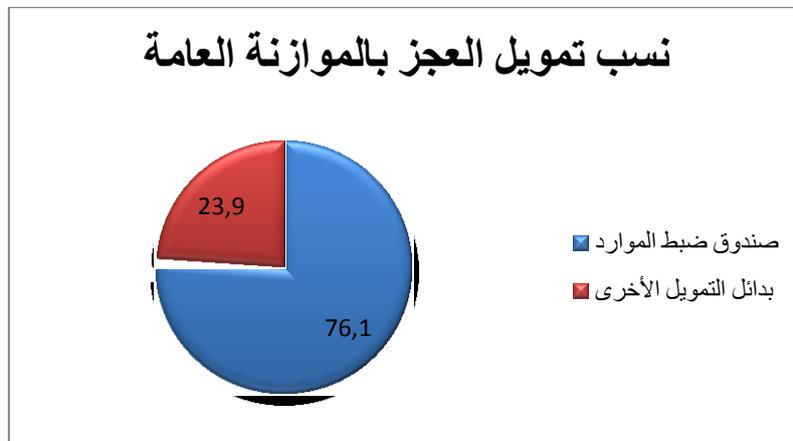
زيادات أهمها الزيادة في أسعار الوقود ، ضرائب ورسوم كالضرائب على الاتصالات، ضرائب على المبيعات، على الدخل... الخ.

أما في سنة 2017 أستمروا صندوق ضبط الموارد بالانخفاض وعرفت البدائل الأخرى هي أيضا تراجع ملحوظ حيث تقلصت قيمتها للنصف تقريبا وذلك بسبب توقف مشروع القرض السندي نتيجة تغيير رئيس الحكومة سلال الذي تبناه، هذا من جهة و بسبب الفائدة الحقيقية التي يتحصل عليها حاملوا السندات والمقدرة بـ 0,5% باعتبار أن معدل الفائدة للقرض السندي يبلغ 5% بمقابل أن معدل التضخم المصرح به آنذاك 4,5% وهذا ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين للإقبال عليه، وهذا ما دفع الحكومة للتوجه نحو التمويل غير التقليدي (طبع النقود) لتغطية ثغرة العجز بالموازنة العامة خاصة بعد استنزاف موارد صندوق ضبط الموارد وإيقاف مشروع القرض السندي ، فقد تم اعتماد هذا البديل في أواخر سنة 2017 وتم توجيهه بالدرجة الأولى لتمويل العجز بالموازنة العامة وبالدرجة الثانية لتسديد ديون القرض السندي وتشجيع الاستثمار المحلي، لتستمر الحكومة سنة 2018 في طبع النقود باعتباره أصبح الممول الرئيسي للعجز في الموازنة العامة بعد نفاذ موارد صندوق ضبط الموارد مع مساهمة توزيعات بنك الجزائر بمبالغ ضئيلة مقارنة مع طبع النقود.

ومن أهم الإجراءات الأخرى التي اعتمدها الحكومة لتخفيف العجز نجد تخفيض النفقات حيث قامت بتجميد عدد كبير من المشاريع الممولة من طرف الخزينة والتقليل من الواردات عن طريق بعض التشريعات في مجال التجارة الدولية (رخص الاستيراد) ولتوضيح مدى مساهمة بدائل التمويل في تغطية العجز بالموازنة العامة.

نلخص معلومات الجدول في الشئلى الموالى:

الشئلى (07) دائرة نسبىة توضح تمويل العجز بالموازنة العامة فى الجزائر (2014-2018)

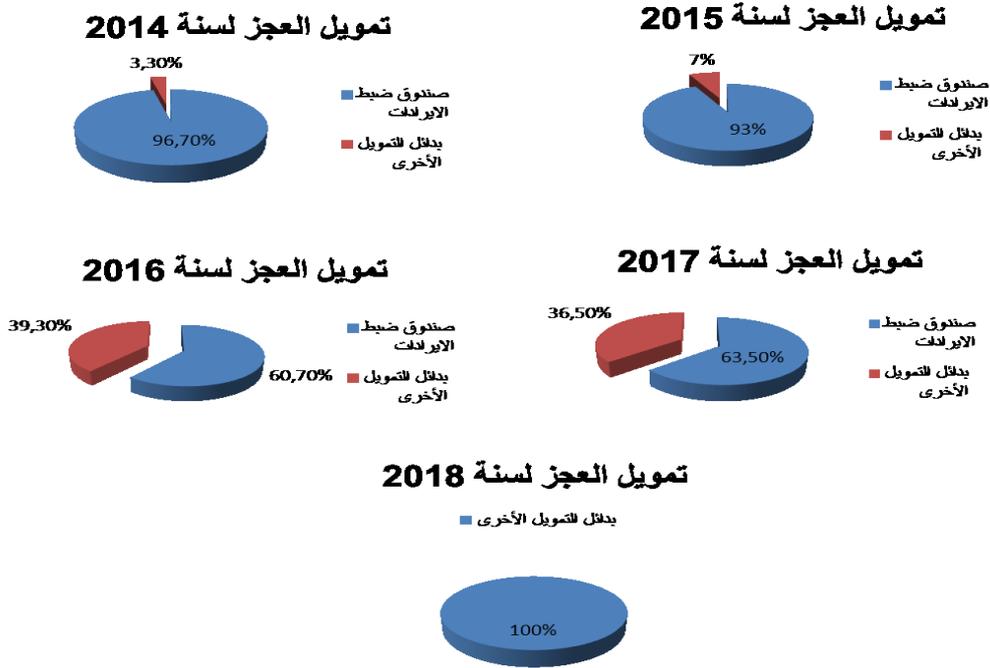


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية

الدراسة التحليلية

والواضح من خلال الشكل أن صندوق ضبط الموارد يشكل النسبة الكبرى في تمويل عجز الموازنة العامة مقارنة مع البدائل الأخرى حيث قدرت نسبة تمويل العجز بالموازنة العامة عن طريق صندوق ضبط الموارد بـ 76,1% ومع نفاذه في نهاية 2017 والوضع المالي المتأزم الذي تعيشه البلاد تم الاعتماد بشكل كبير على طبع النقود باعتباره أفضل سبيل لمواجهة العجز في الوقت الراهن رغم انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني، وللتفصيل أكثر نبرز تمويل العجز بالموازنة العامة لكل سنة على حده كآتي:

الشكل (08): نسب تمويل العجز بالموازنة العامة لكل سنة من سنوات الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير وزارة المالية وبنك الجزائر

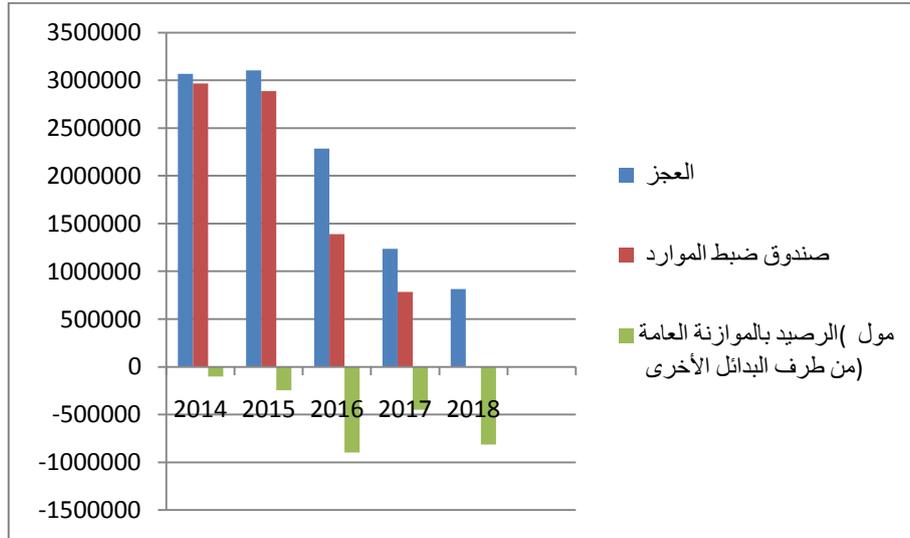
يمثل الشكل أعلاه نسب تمويل العجز بالموازنة العامة لكل سنة من سنوات الدراسة، ويتضح من خلال الشكل أن تمويل العجز بالموازنة العامة موزع بكيفية تساعد على ضبط توازن الميزانية بين صندوق ضبط الموارد وبدائل التمويل الأخرى المتمثلة في، القرض السندي، طبع النقود، توزيعات بنك الجزائر، وأن صندوق ضبط الموارد هو المساهم الأكبر في تمويله طيلة سنوات الدراسة ماعدا سنة 2018 وذلك لاستنزاف موارده كليا سنة 2017، كما يوضح الشكل مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز بالموازنة العامة للدولة حيث وفي سنتي 2014، 2015 تم الاعتماد بشكل كبير وشبه كلي على موارد صندوق ضبط الموارد لتقدر نسبة تغطية العجز على التوالي 96,7% و 93% ليستمر التراجع في الصندوق سنة 2016 إلى أن وصلت نسبة تغطيته للعجز 60,7% والسبب في ذلك يرجع بالأساس

الدراسة التحليلية

إلى انخفاض مداخل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ضاعف الضغط على صندوق ضبط الموارد في سنة 2017 حافظ تقريبا على نفس النسبة اذ عرفت تغير طفيف فبلغت نسبة تغطيته للعجز 63,5 % وهذه نسبة ضعيفة مقارنة بسنتي 2014-2015، أما عن سنة 2018 فقد انعدمت مساهمته كليا في تمويل العجز لنفاد موارده وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به الحكومة وا لذي يوضح أن صندوق ضبط الموارد يقوم بتمويل عجز الموازنة العامة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دج.

وعلى الرغم من نفاد موارد صندوق ضبط الموارد لا ننكر الدور الذي لعبه في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وذلك لتغطية عجوزات الميزانية الناتجة عن النفقات المتراكمة فرغم قصر مدة إنشائه إلا أنه أصبح أداة رئيسية في يد الحكومة استعملتها لتحقيق السياسة المالية التي تريد تطبيقها وجعلت منه أداة فعالة للتقليل من آثار الصدمات الخارجية على التوازن المالي لميزانية الدولة والشكل التالي يوضح بصورة أفضل مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز بالاعتماد على الإحصائيات:

الشكل (09): تطور مبالغ العجز بالموازنة العامة وبدائل تمويله (2014-2018) الوحدة بالمليون دج



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة المالية خلال السنوات الموضحة

وبالرغم من الدور الفعال الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز بالموازنة العامة إلا أن موارده لم تكن كافية لتغطية هذا العجز خاصة في السنوات الأخيرة 2016 - 2017 كما هو واضح من الشكل، وتم تمويل الجزء المتبقي من العجز طيلة سنوات الدراسة ببدائل التمويل الأخرى المذكورة سابقا بنسب متزايدة حيث بلغت نسبة تمويلها للعجز سنتي 2014 - 2015 على التوالي 3,3% و 7% أي تمويل طفيف مقارنة بصندوق ضبط الموارد وهذا راجع لاعتماد الحكومة عليه كليا في تمويل العجز، في حين ارتفعت مساهمة البدائل الأخرى سنتي 2016، 2017 في حدود 36%، 40% على التوالي، وهذا

راجع لانخفاض موارد صندوق ضبط الموارد من جهة وتبني الحكومة القرض السندي وطبع النقود من جهة أخرى لتمول هذه البدائل العجز كليا سنة 2018 وهذا لعدم وجود مقابل لتمويل العجز بعد نفاذ صندوق ضبط الموارد وإغلاقه¹.

3.II. مناقشة الفرضيات:

بعد معالجة وتحليل المعطيات والبيانات المستخدمة في الدراسة وبناء على ما تم التوصل إليه؛ يمكننا مناقشة فرضيات الدراسة كما يلي:

- **مناقشة الفرضية الأولى:** التي مفادها "يأتي صندوق ضبط الموارد في المرتبة الأولى من حيث مساهمته كبديل لسد عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2014-2018"، انطلاقا من الجدول رقم (09) الذي يبين تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة محل الدراسة ، نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد تراجعت قيمته تدريجيا إلى غاية نفاذ موارده سنة 2018، وذلك لتوجيه كل موارده نحو تغطية العجز في كل سنة باعتباره الخيار التمويلي المباشر لدى الحكومة في تلك الفترة، فقد استخدمت موارده بكثرة طيلة سنوات الدراسة وهو ما يؤكد الشكل رقم (07) والذي يوضح أن هذا الصندوق ساهم خلال سنوات الدراسة لسد العجز بما نسبته 76,1% و هو ما يعني أن صندوق ضبط الموارد ساهم بالقسط الأكبر في سد عجز الموازنة وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى.

- **مناقشة الفرضية الثانية :** المتمثلة في "ساهم القرض السندي بشكل ضعيف في تمويل عجز الموازنة العامة في فترة اعتماده"، من خلال تحليل الجداول الإحصائية (5 و8) تبين لنا أن القرض السندي ساهم في تمويل الخزينة لعام واحد بقيمة 557 مليار دج أي بنسبة 24% من قيمة العجز سنة 2016 فقط (لسنة واحدة) بينما إذا أردنا حساب نسبة تمويل العجز خلال كل فترة نجدها تساوي 5% وهي قيمة ضئيلة مقارنة مع البدائل الأخرى وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

- **مناقشة الفرضية الثالثة:** والقائلة "هناك مساهمة لتوزيعات بنك الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة في الفترة (2014-2018) "، من خلال الجدولين (07) و(08) نجد أن توزيعات بنك الجزائر عرفت تطورا ملحوظا بالارتفاع خلال فترة الدراسة ، ومع تقييمنا لمساهمة توزيعات بنك الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة نجد أنها تساهم في تغطية العجز بمبالغ معتبرة نظريا (4% سنة 2014، 30% سنة 2016، 73%)

¹ ملاحظة: لقد حاولنا الحصول على نسبة مساهمة كل بديل من البدائل في تمويل العجز غير أننا لم نجد مصادر رسمية لذلك بل مجرد آراء لمحليلين اقتصاديين

وعليه يمكن القول أن نسبة مساهمة توزيعات بنك الجزائر في سد العجز بنسبة متزايدة وهذا ما يجعل من الفرضية الثالثة صحيحة.

- مناقشة الفرضية الرابعة : القائلة "سأهم طبع النقود بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة منذ اعتماده سنة 2017"، فمن خلال دراستنا التحليلية للجداول الإحصائية والنتائج التي توصلنا إليها تبين لنا أن طبع النقود كانت مساهمته كبيرة في تغطية العجز بال موازنة العامة، غير أن له انعكاسات سلبية في آخر تقرير لبنك الجزائر الذي يشير فيه على أن عملية طبع النقود ارتكزت على دراسة لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين سنة 2016 في إطار مشروع متكامل يبدأ بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومجموعة من الإصلاحات التي تحتاج إلى عملية طبع النقود، غير أنه ما تم تطبيقه من هذا المشروع هو طبع النقود فقط وهو ما أدى إلى حدوث آثار جانبية على الاقتصاد الوطني خاصة التضخم ما دفع بينك الجزائر إلى اتخاذ إجراء رفع الاحتياطي الإجمالي على البنوك التجارية لـ 12% وذلك لامتصاص الكتلة النقدية الكبيرة الناتجة عن طبع النقود. لكن ورغم هذه الانعكاسات فإن طبع النقود كان أكبر مساهم في تمويل العجز بعد نفاذ صندوق ضبط الموارد وعليه فالفرضية صحيحة.

- مناقشة الفرضية الرئيسية المعنونة ب: " تم تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر عن طريق بدائل مختلفة من حيث مصدرها ونسبة تغطيتها". إن الجزائر تواجه تحديات مالية صعبة جراء كل صدمة خارجية سببها الأساسي اعتماد اقتصادها على ريع النفط المتذبذبة أسعاره عالميا ما يتسبب في حدوث اختلالات هيكلية بالموازنة العامة (العجز بالموازنة العامة)، هذا الأمر يدفع الحكومة للبحث عن بدائل تمويل من أجل تغطية العجز والجزائر اعتمدت على مجموعة من البدائل أهمها صندوق ضبط الموارد المتأتمية موارده من فائض الجباية البترولية، فقد كان وسيلة فعالة لاستعادة التوازن المالي من خلال إثبات نجاعته باستحواده على نسبة كبيرة من تمويل العجز خلال معظم سنوات الدراسة، حيث بلغت 76,1% أما النسبة المتبقية فقدرت بـ 23,9% مولت عن طريق البدائل الأخرى .

فبالنسبة للقرض السندي فقد ساهم بنسبة 5% من إجمالي تمويل العجز خلال سنتي اعتماده (2016-2017) أما توزيعات بنك الجزائر فقد كان بإمكانها تمويل العجز بنسبة 25% طول فترة الدراسة (لم نستطيع تحديد النسبة بدقة الموجهة لتمويل العجز لعدم توفر معلومات رسمية حول ذلك). ومع نفاذ صندوق ضبط الموارد الذي كان في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تمويل العجز بالموازنة العامة لجأت حكومة

2017 للتمويل غير التقليدي المعروف بعملية طبع النقود الذي ساهم بشكل كبير في تغطية العجز بالموازنة العامة.

على ضوء الدراسة التطبيقية التي أجريت على الموازنة العامة في الجزائر، عجزها وبدائل تمويلها وتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بموضوعنا تبين لنا أن صندوق ضبط الموارد الذي عمدت الجزائر إلى إنشائه سنة 2000 من أجل امتصاص فائض الجباية البترولية واستغلالها في تمويل عجز الموازنة العامة قد قام فعلا بالمهمة التي أوكلت إليه، حيث قام بتسديد جزء كبير من قيمة العجز الذي عاشته الموازنة العامة خلال الفترة (2014- 2017) والجزء المتبقي من العجز تم تمويله عن طريقي ق توزيعات بنك الجزائر والقرض السندي وطبع النقود، ولاحظنا أنه من بين هذه البدائل فإن طبع النقود أيضا ساهم في تمويل العجز بشكل كبير خاصة في سنة 2018 وذلك بعد نفاذ صندوق ضبط الموارد.

فبمساهمة صندوق ضبط الموارد وبدائل التمويل الأخرى استطاعت الحكومة تخفيف العجز وتغطية هذا من جهة وحماية نفسها من شبح المديونية من جهة أخرى، وفي الأخير يمكننا القول بأن صندوق ضبط الموارد هو أفضل بديل تمويلي من بين البدائل الأخرى لانعدام انعكاساته أثبت فعلا بأنه أداة فعالة لضبط الموازنة العامة وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الخاتمة

العامّة

خاتمة

تعتبر ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة من أبرز المشاكل التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء والتي تتطور كنتيجة للتباين الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى فكان الاتجاه نحو بدائل التمويل لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة هو السبيل الوحيد لمواجهة هذا العجز، وبالنسبة للجزائر فقد لجأت إلى مجموعة من البدائل لعل أهمها صندوق ضبط الموارد الذي كان يعتبر المورد المباشر لتغطية العجز، لكن ومع انخفاضه كان من الضروري البحث عن بدائل أخرى للتمويل، ولم تجد الجزائر سوى تجربتها في القرض السندي سنة 2016 لتقوم بطبع النقود كحل أخير في أواخر سنة 2017.

ومن خلال بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الاقتصاد الذي يكون مبني على مورد وحيد لتمويله يعتبر اقتصاد هش وقابل للانهييار في أي لحظة.
- تعتبر الموازنة العامة للدولة أهم أدوات السياسة المالية فهي ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة وأهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- إن النفقات العامة تقسم حسب التشريع الجزائري إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز.
- تعتبر الجباية البترولية أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة في الجزائر باعتبار أن قطاع المحروقات هو الثروة الوطنية للبلاد.
- لتمويل العجز في الموازنة العامة لا بد من بدائل تمويل لتغطيته، وفي الجزائر فإن البدائل المعتمدة في تمويل العجز بالموازنة كانت م ن أهمها صندوق ضبط الموارد والقرض السندي، توزيعات بنك الجزائر بالإضافة إلى طبع النقود.
- يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وهو ظاهرة لها آثار متعددة تتحدد طبقاً لطريقة تمويله.
- تعتمد الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة على فوائض مالية التي حققتها من الإيرادات النفطية لكن ومع استمرار العجز وتقلص موارد صندوق ضبط الموارد لجأت إلى مصادر أخرى كبدايل لتمويل العجز في الموازنة العامة إضافة إلى توزيعات بنك الجزائر الذي ساهم في تغطية هذا الأخير بشكل مستمر، قامت الحكومة سنة 2016 بطرح القرض السندي كبديل تمويلي آخر في إطار ما

يسمى آنذاك بالنموذج الاقتصادي الجديد والذي أقره مجموعة من الخبراء بخطة لإصلاحات هيكلية تصاحبها عملية طبع النقود (حسب بيان لبنك الجزائر حول التمويل الغير تقليدي في 1 أفريل 2019) ومع تغيير الحكومة سنة 2017 تم الاعتماد على طبع النقود بشكل رئيسي وإهمال ما جاء في الدراسة من بدائل أخرى.

- سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال سنوات الدراسة (2014-2018) حيث عرف انخفاض مستمر طيلة فترة الدراسة وهذا دليل على فعالية بدائل التمويل المعتمدة عليها في الجزائر لكن بعض هذه البدائل بحاجة للإصلاحات.

- تتجلى أهمية صندوق ضبط الموارد من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة وعامل في دعم وتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، فمن خلال تحاليلنا للجداول الإحصائية تبين لنا أن صندوق ضبط الموارد يأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته كبديل تمويلي في تغطية العجز بنسبة 76,1% بفترة الدراسة وهذا ما توافق مع دراسة (بوفليح نبيل، 2010) التي تبين مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر. غير أن هذا الصندوق نفذت موارده في أواخر 2017 وذلك راجع لكثرة الاعتماد عليها وعدم التحكم في النفقات العامة، بالإضافة إلى عدم إصلاح المنظومة الجبائية واستقرار في قيمة الإيرادات العامة هذا من جهة وعدم تنوع موارد الصندوق واعتماده على الجباية البترولية من جهة أخرى.

- لجوء الحكومة إلى مشروع القرض السندي كان من أجل تغطية احتياجاتها المالية من عجز في الموازنة سنة 2016 ، غير أن هذه القروض لم يكن لها تأثير كبير على الوضعية المالية للدولة وذلك نتيجة مساهمته الضئيلة المتمثلة بـ 5% في تغطية العجز وقصر فترة الاعتماد عليها فهذا الأخير تم إلغاؤه بمجرد تغيير الحكومة لتتوجه الحكومة الجديدة نحو مشروع التمويل غير التقليدي والمعروف بطبع النقود كبديل أخير لتمويل العجز بالموازنة العامة ، بعد نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات وإيقاف مشروع القرض السندي، فقد ساهم طبع النقود فعلا وبشكل كبير في تغطيته خاصة سنة 2018، وهذا ما توافق مع دراسة لحسن دردوري حيث توصل إلى أن تمويل العجز بالموازنة العامة عن طريق طبع النقود يعد بمثابة علاج مشكلة بمشكلة أخرى في الدول النامية كالجزائر إلا إذا كان موجها للاستثمار أو أن الطبع يتم بكميات صغيرة كي لا تتج ر عنه آثار تضخمية وخيمة.

- يحقق بنك الجزائر أرباح معتبرة طيلة فترة الدراسة تظهر في شكل توزيعات وصلت أقصاها 1000 مليار دينار جزائري سنة 2018 وبما أن بنك الجزائر وبنك الدولة التي تعتبر المساهم الوحيد فيه؛ فان الاعتماد على توزيعاته لسد العجز أمر طبيعي، لم نستطع تحديد هذه النسبة بدقة لعدم الاشارة إليها في تقارير وزارة المالية وبنك الجزائر.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- محاولة التقليل من النفقات العامة حتى تتجنب الضغوط التي قد تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، ويأتي ذلك من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد، محاربة ظواهر هدر المال العام وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية ، من اجل النهوض بالقطاع الصناعي.
- ضرورة أن تلجأ الجزائر إلى تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تنويع مصادر تمويلها.
- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة الإنتاج من أجل التخلص من بعض الآثار السلبية لطبع النقود.
- العمل على إيجاد بدائل تمويل مستدامة وليس لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال إصلاح ورقمنة المنظومة الجبائية.
- تنويع موارد صندوق ضبط الإيرادات وتوسيع مجال عمله ليشمل الاستثمار الخارجي، وتزويده بإستراتيجية استثمار مرنة وفعالة من أجل تنمية موارده وتنويع مصادر دخله وذلك للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في استغلال مداخيل الثروة الطاقوية من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا اقتراح آفاق للبحث مثل:

- دور تحديث بدائل التمويل في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.
- أثر عجز الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية.
- أساليب تدعيم الجباية العادية ودورها في تمويل الميزانية العامة للدولة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1/ أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران، عمان، 2013 .
- 2/ احمد عبد السميع علام : المالية العامة ، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء الإسكندرية 2012.
- 3/ اسماعيل خليل اسماعيل ونائل حسن عدس: المحاسبة الحكومية، دار اليازوري، الأردن، 2010.
- 4/ امر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة الجزائر، 2005.
- 5/ برحمانى محفوظ: المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.
- 6/ بن داود ابراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
- 7/ جهاد سعيد خصاونة : علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار وائل عمان، 2010.
- 8/ حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء، عمان، 2010.
- 9/ حياة بن اسماعيل: تطوير إيرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة، القاهرة، 2009.
- 10/ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل، عمان، 2007.
- 11/ خالد شحادة الخطيب ومحمد خالد المهائني : المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، عمان 2008 .
- 12/ خبايا عبد الله: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2016.
- 13/ خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان 2011.
- 14/ زينب كريم الداودي: دور الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، دار نيبور، العراق، 2013 .
- 15/سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009.
- 16/عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثناء للنشر، عمان، 2011 .
- 17/علي خليل و سليمان اللوزي: المالية العامة، دار زهران، الأردن 2013.
- 18/ علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 19/ فليح حسن خلف: المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008 .
- 20/ محرزى محمد عباس: اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 21/ محمد البنا : إقتصاديات المالية العامة - مدخل حديث - الدار الجامعية، جامعة المنوفية، 2009.

- 22/ محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 23/ محمد طاقة وهدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007 .
- 24/ محمود حسين الوادي: تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء، عمان، 2010.
- 25/ محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007 .
- 26/ مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال - أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008 .
- 27/ منير ابراهيم هندي: أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 2008.

ثاني: الرسائل والأطروحات

- 1/ بوفليح نبيل: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 .
- 2/ بوكرة كميلية: تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية وما لية دولية جامعة أم البواقي، 2009 - 2010.
- 3/ بيداري محمود: العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991 - 2010) رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي جامعة وهران ، 2013 - 2014 .
- 4/ عصماني مختار: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) ، رسالة الماجستير، تخصص ادارة أعمال و التنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1، 2013-2014 .
- 5/ لحسن دردوري : سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر - تونس اطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة، 2013 - 2014.

ثالثا: القوانين والمراسيم

- 1/ القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ج، ر، رقم 35 لسنة 1990.

رابعاً: المجالات

1/ بوفليح نبيل : صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة الضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 242 .

خامساً: التقارير الرسمية

1/ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2017-2018.

2/ بيان بنك الجزائر حول التمويل غير التقليدي 1 افريل 2019.

3/ تقارير وزارة المالية للسنوات 2014 - 2018.

سادساً: المواقع الالكترونية

1/ www.dgpp-mf.gov.dz

2/ www.mf.gov.dz

3/ www.bank-of-algeria.dz

نهاية جوان 2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة مليون دج
3 622 054	5 011 581	4 552 542	3 927 748	3 895 315	الإيرادات العامة
3 876 502	7 297 494	7 656 331	6 995 769	6 024 131	النفقات العامة
-254 448	-2 285 913	-3 103 789	-3 068 021	-2 128 816	الموازنة
71 914	58 543	60 670	-27 723	53 352	موازنة حسابات الاعتماد
-182 534	-2 227 370	-3 043 119	-3 095 744	-2 075 464	موازنة حسابات الخزينة
-201 520	-116 365	-129 221	-90 250	-130 481	تدخلات الخزينة
-384 054	-2 343 735	-3 172 340	-3 185 994	-2 205 945	العجز / الفائض (النهائي)
384 054	2 343 735	3 172 340	3 185 994	2 205 945	التمويل
-620 290	232 630	152 546	18 676	-165 461	التمويل البنكي
196 148	64 584	136 614	204 084	241 112	التمويل غير البنكي
784 459	1 387 938	2 886 506	2 965 672	2 132 471	حساب صندوق ضبط الموارد
-1 387	100 755	-3 326	-2 438	-2 177	صافي القروض الخارجية
25 124	557 828				القرض السندي

Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 - 2017

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	Millions DA																	
Reliquat année précédente	0	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 531	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458
Fiscalité pétrolière LF	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131	3 388 050	2 275 132	1 781 100	2 126 987
Plus value sur fiscalité pétrolière	453 237	123 864	26 504	448 914	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231	1 810 320	552 192	98 550	0
Avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Disponibilités FRR avant prélèvements	453 237	356 001	198 038	476 892	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 011	7 695 982	7 373 831	4 960 351	2 172 396	784 458
Principal dette publique prélevé	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	618 111	314 455	465 437	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Remboursement avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	607 956	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Financement du déficit du Trésor*	0	0	0	0	0	0	91 530	531 952	758 180	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458
Total des prélèvements	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	709 641	1 454 363	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458
Reliquat après prélèvements	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0

Source: DGT

(*) Art 25 LFC 2006

Situation Résumée des Opérations du Trésor SROT 2000 - 2017

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

Millions DA

Recettes budgétaires	1 124 924	1 389 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	
Recettes exceptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	
Solde global du Trésor (hors FRR)	-54 381	55 226	-16 065	-10 256	-187 312	-472 165	-647 310	-1 281 954	-1 381 158	-1 113 701	-1 496 476	-2 468 847	-3 246 197	-2 205 945	-3 185 994	-3 172 340	-2 343 735	-1 590 283	
Financement	54 381	-55 226	16 065	10 256	187 312	472 165	647 310	1 281 954	1 381 158	1 113 701	1 496 476	2 468 847	3 246 197	2 205 945	3 185 994	3 172 340	2 343 735	1 590 283	
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	
Emprunt National																		557 828	-147 328

Source: DGT